

وزارة التنمية الاجتماعية
سلطنة عُمان

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

المقصورة
ALMAQSURAH

المقصورة
ALMAQSURAH

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

المقصورة
ALMAQSURAH

المقصورة
ALMAQSURAH

المقصورة
ALMAQSURAH

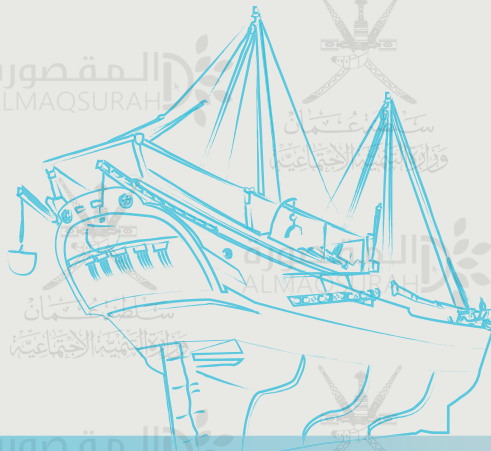
المقصورة
ALMAQSURAH

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

المقارنة في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

أ. أسعد تقي العطار
أ. شذى بنت عبد المجيد الزجالية



2014

يوم المرأة العمانية
OMANI WOMEN'S DAY
المرأة شريكة في التنمية

المقارنة في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

إعداد

أ. شذى بنت عبد المجيد الزجالية

مديرة البحوث والمعلومات

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

shadha_82@hotmail.com

أ. أسعد تقي العطار

باحث أكاديمي

ماجستير في علم النفس

assad_taki@yahoo.com

٢٠١٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَيَسِّرَ اللهُ لَكُمْ رِسَالَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم (التوبة / ١٠٥)

فهرس

الموضوع	الصفحات
ملخص الدراسة باللغة العربية	٥
الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها	١٥ - ٧
مقدمة	٨
مشكلة الدراسة	٩
أهمية الدراسة	١٠
أهداف الدراسة	١١
أسئلة الدراسة	١٢
حدود الدراسة	١٢
محددات الدراسة	١٢
منهج الدراسة	١٣
مصطلحات الدراسة	١٣
الفصل الثاني : الأدبيات والدراسات السابق	
المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية	٣٢ - ١٦
مقدمة	١٧ - ٢١
نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية .	١٧
أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية .	١٨
عوامل نمو المسؤولية الاجتماعية .	١٩
عناصر المسؤولية الاجتماعية	٢٠
	٢١

٢٧ - ٢٢	المبحث الثاني : المرأة العمانية العاملة
٢٦	العوامل التي تعيق عمل المرأة .
٢٧	أثر عمل المرأة على تقسيم العمل داخل وخارج الأسرة
٣٢ - ٢٨	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
٢٨	مقدمة
٤٥ - ٣٣	الفصل الثالث : الاجراءات المنهجية
٣٤	مقدمة
٣٥	مجتمع الدراسة
٣٥	عينة الدراسة
٣٧	أداة الدراسة
٣٨	معايير الصدق و الثبات
٤١	مفتاح التصحيح
٤١	تنفيذ الدراسة الميدانية
٤١	الاساليب الاحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها
٤٢	خصائص المبحوثات
٦٧ - ٤٦	الفصل الرابع : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
٦٨	توصيات الدراسة
٧٣ - ٦٩	مراجع الدراسة .
٨٣ - ٧٤	ملاحق الدراسة .

ملخص الدراسة

نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم اليوم في جميع المجالات، وتعد الحياة الإنسانية عما كانت عليه في السابق وما ترتب عليه من تداخل واضطراب في الأدوار والحدود، بات من الطبيعي ضرورة تأكيد وترسيخ منطق الالتزام والمسؤولية سواء بين الفرد ومجتمعه، أو بين الفرد ونفسه، كما حث الاسلام على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة، وفي الحديث الصحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته "، فالمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته... وكل إنسان مسؤول اجتماعياً عن نفسه واسرته وجماعته وعمله.

لذا تعد المسؤولية من الموضوعات المهمة في أي مجتمع انساني، لارتباطها بمهمة تحديد الافعال الإنسانية وما يترتب على هذه الافعال من نتائج ايجابية او سلبية داخل الكيان الاجتماعي، ولهذا فان تربية الفرد على تحمل مسؤولياته تجاه ما يصدر عنه من اقوال وأفعال تعد مسألة في غاية الاهمية لتنظيم الحياة داخل المجتمع الانساني .

ولدراسة المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة قيمة نظرية، وقيمة اجتماعية، وقيمة تربوية، فالقيمة النظرية هي محاولة الكشف عن سبل نمو المسؤولية الاجتماعية ودراسة المتغيرات المتصلة بها، والتي تؤثر عليها فترفعها او تخفضها تبعاً لتوافر هذا العامل او ذاك، والقيمة الاجتماعية لدراسة المسؤولية الاجتماعية تكمن في ادراك الفرد لحركة المجتمع ومواكبة التطور فيه، والتفاعل معه، وخلق حالة من التوازن بين التحولات الاجتماعية في المجتمع والمتغيرات الشخصية للفرد. اما القيمة التربوية للمسؤولية الاجتماعية فتبرز من خلال اعتماد الوسائل التربوية والثقافية والفكرية المؤثرة في ارتفاع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للفرد .

كما ان للتغيرات الاقتصادية والنهضة الحضارية الحديثة التي شهدتها سلطنة عمان في جميع المجالات والقطاعات، وحرص الدولة على الوصول بالبلاد الى مصاف الدول المتقدمة، قد ألقى بضلاله على المجتمع العماني وتحديدًا على المرأة العمانية كونها تشكل الأساس في أي مجتمع من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف من أهمها عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فضلاً عن شعورها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه عملها .

لذا تبرز اهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية كونها تمثل حاجة اجتماعية ملحة اجتماعياً بقدر ما هي حاجة فردية لان المجتمع بأسره في حاجة الى الفرد المسؤول اجتماعياً ومهنيًا ... فما من شخص تتفتح شخصيته وتتكامل وتنضج ذاتيته وتتسامى إلا وهي مرتبطة بالجماعة ارتباط عاطفة وحرص وارتباط

رحمة ووعي، وهي لا تترتب عادة الا على فعل يقوم به الانسان في اطار اجتماعي منظم، تؤدي دوراً مهماً في توازن حياة الفرد والمجتمعات، فلا يخلو افراد مجتمع من الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية. وعليه فإنها تحدد نظرة المرأة العمانية الى نفسها وموقفها بين افراد الاسرة والمجتمع، وبالتالي فهي تمثل منعطف هام في حياتها لما لها من اعتبارات خاصة مرتبطة باتجاهاتها ودورها في الحياة، وعليه تحددت الدراسة الحالية بالإجابة على الاسئلة التالية :

١. ما مدى استخدام المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟

٢. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في قياس المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط في ضوء المتغيرات الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، مكان العمل)؟

٣. ما التوصيات والمقترحات المستقبلية التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية؟

وتحددت الدراسة الحالية بالمرأة العمانية العاملة في القطاعات (الحكومي، الخاص، صاحبات المشاريع الخاصة) في محافظة مسقط للعام الميلادي ٢٠١٣/٢٠١٤م اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إذ تم إعداد أداة (استبانة) تتضمن عدد من العبارات (الفقرات) المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تشتمل على محورين أساسيين (الأسري والمهني) لدى المرأة العمانية العاملة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها : ان المرأة العمانية العاملة تتمتع بمسؤولية اجتماعية بشكل منخفض، كما تتمتع بمستوى متوسط في محوري المسؤولية الاجتماعية (المهنية والاسرية)، كذلك لم تظهر النتائج فروق ذات دلالة احصائية في مستوى المسؤولية الاجتماعية وفق متغير المستوى التعليمي، بينما اظهرت فروق في متغيرات (العمر والحالة الاجتماعية ومكان العمل) ، وفي ضوء النتائج تم التوصل لعدد من التوصيات والمقترحات المستقبلية التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة، وبما يحقق دورها الايجابي في الحياة والمجتمع العماني عامة.

الفصل الأول :

خلفية الدراسة وأهميتها

- المقدمة .

- مشكلة الدراسة .

- أهمية الدراسة .

- أهداف الدراسة .

- أسئلة الدراسة .

- حدود الدراسة .

- مصطلحات الدراسة .

- منهج الدراسة .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدي المبين وخاتم النبيين سيدنا (محمد) عليه افضل الصلوات وأتم التسليم .

نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم اليوم في جميع المجالات، وتعدد الحياة الإنسانية عما كانت عليه في السابق وما ترتب عليه من تداخل واضطراب في الأدوار والحدود، بات من الطبيعي ضرورة تأكيد وترسيخ منطق الالتزام والمسؤولية سواء بين الفرد ومجتمعه، أو بين الفرد ونفسه .

كما حث الاسلام على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة المتوازنة، وذكر موضوع المسؤولية في القرآن الكريم في قوله تعالى : " ولا تقف ما ليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً " (الأنبياء / ٣٦)، وقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته "، فالإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته، وكلكم راع ومسئول عن رعيته (البخاري (١٤٥٩/٣) ومسلم (١٠٤/٨)).

وكل إنسان مسئول اجتماعياً، مسئول عن نفسه، ومسئول عن أسرته ومجتمعه، والجماعة مسئولة عن نفسها، وعن اعضائها، والمسؤولية الاجتماعية ضرورية لصالح المجتمع بأسره، فهي ضرورة اجتماعية يقدر ما هي حاجة فردية لأن المجتمع بحاجة ماسة الى الفرد المسئول اجتماعياً ودينياً ومهنياً (عكاشة ، ٢٠٠٣ : ٢٨١) .

وتؤكد الأدبيات التربوية أن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الجماعة، وأمام الله تعالى وهي الشعور بالواجب الاجتماعي، والقدرة على تحمله والقيام به" (زهران، ١٩٨٤ : ٢٢٩) .

كما ان للتغيرات الاقتصادية والنهضة الحضارية الحديثة التي شهدتها سلطنة عمان في جميع المجالات والقطاعات، وحرص الدولة على الوصول بالبلاد الى مصاف الدول المتقدمة، قد ألقى بضلاله على المجتمع العماني وتحديداً على المرأة العمانية كونها تشكل الأساس في أي مجتمع من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف من أهمها عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فضلاً عن شعورها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه عملها .

ولدراسة المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة قيمة نظرية، وقيمة اجتماعية، وقيمة تربوية، فالقيمة النظرية هي محاولة الكشف عن سبل نمو المسؤولية الاجتماعية ودراسة المتغيرات المتصلة بها، والتي تؤثر عليها فترفعها او تخفضها تبعاً لتوافر هذا العامل او ذاك، والقيمة الاجتماعية لدراسة المسؤولية الاجتماعية تكمن في ادراك الفرد لحركة المجتمع ومواكبة التطور فيه، والتفاعل معه، وخلق حالة من التوازن بين التحولات الاجتماعية في المجتمع والمتغيرات الشخصية للفرد. اما القيمة التربوية للمسؤولية الاجتماعية فتبرز من خلال اعتماد الوسائل التربوية والثقافية والفكرية المؤثرة في ارتفاع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية للفرد .

- مشكلة الدراسة:

إن إحساس أفراد المجتمع بمسئولياتهم نحو أنفسهم ونحو مجتمعهم ركن أساسي وهام في الحياة، بدونه تصبح الحياة فوضى وتشيع شريعة الغاب، حيث يأكل القوي الضعيف، وينعدم التعاون، وتغلب الأنانية والفردية. فالإحساس بالمسؤولية الاجتماعية يصقله الشعور بالواجب، ويؤدي إلى الالتزام بالمعايير والقواعد الإنسانية التي تقود إلى وحدة المجتمع وتآلف أفراد .

إن المسؤولية بمعناها العام تعني إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال وباستعداده لتحمل نتائج هذه الأفعال، فهي القدرة على أن يلزم الفرد نفسه أولاً، والقدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وإرادته الحرة، وتقوم المسؤولية على الحرية، ولا يكلف بها مجنون، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوقة (رزق، ٢٠٠٢ : ٩٣) .

وبعد ضعف المسؤولية الاجتماعية مشكلة خطيرة، ويتمثل هذا الضعف في السلوك اللا اجتماعي على عدة أشكال منها العصيان والمخالفة وعدم الاستجابة والسلوك العدواني والقسوة، وتحدي القوانين (قاسم ، ٢٠٠٨) ، لذا فإن الجهل بالمسؤولية والنقص فيها وضعف نموها يمثل خطراً شديداً على المجتمع، ويعد نوعاً من الاضطراب النفسي والاجتماعي الذي يصاب به الفرد، كما يعد التمتع بالمسؤولية الاجتماعية أحد أهم الدعائم الرئيسة الدالة على التمتع بالصحة النفسية، ومن أبرز المتغيرات الدالة على التوافق الشخصي (محمود وأحمد، ٢٠٠٧) .

لذا تبرز دراسة المسؤولية الاجتماعية كونها تمثل حاجة اجتماعية ملحة اجتماعياً بقدر ما هي حاجة فردية لان المجتمع بأسره في حاجة الى الفرد المسئول اجتماعياً ومهنياً، لأن تربية الفرد على تحمل

المسئولية تجاه ما يصدر عنه من أقوال وسلوك هي مسألة على قدر كبير من الأهمية، لما لها من أثر ملحوظ في الحياة داخل المجتمعات الانسانية (نادية، ٢٠١٢)، فما من شخص تتفتح شخصيته وتتكامل وتتضح ذاتيته

وتتسامى إلا وهي مرتبطة بالجماعة ارتباط عاطفة وحرص وارتباط رحمة ووعي، وهي لا تترتب عادة الا على فعل يقوم به الانسان في اطار اجتماعي منظم، تؤدي دوراً مهماً في توازن حياة الفرد والمجتمعات، فلا يخلو افراد مجتمع من الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية. وعليه فإنها تحدد نظرة المرأة العمانية الى نفسها وموقفها بين افراد الاسرة والمجتمع، وبالتالي فهي تمثل منعطف هام في حياتها لما لها من اعتبارات خاصة مرتبطة باتجاهاتها ودورها في الحياة... لذا سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على هذا السؤال الرئيسي : المقارنة في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط .

- أهمية الدراسة :

تعد المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات المهمة في أي مجتمع انساني، لارتباطها بمهمة تحديد الافعال الانسانية وما يترتب على هذه الافعال من نتائج ايجابية او سلبية داخل الكيان الاجتماعي، ولهذا فان تربية الفرد على تحمل مسؤولياته تجاه ما يصدر عنه من اقوال وأفعال تعد مسألة في غاية الاهمية لتنظيم الحياة داخل المجتمع الانساني .

لذا تبرز اهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية كونها تمثل حالة استعداد نفسي وعقلي لتقبل الجماعة وتقبل افكارهم، والتوحد مع قيمهم وعاداتهم السليمة وترتبط حالة الاستعداد بمتغيرات عديدة منها الثقافة الاجتماعية التي تلاحظ من خلال علاقة الفرد مع جماعته، ومقدار تحسبه للعلاقات الاجتماعية، وإمكانية تشخيص العلاقات السليمة عن غيرها بين الجماعة. كما يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي تؤدي دوراً مهماً في توازن حياة الفرد والمجتمعات، فلا يخلو افراد مجتمع من الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية .

لا تقتصر أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية على الفرد أو الجماعة فقط، بل ضرورة لصالح المجتمع ككل، والمجتمع بحاجة الى الفرد المسؤول اجتماعياً ومهنياً ... فالمسؤولية الاجتماعية تفيد في دراسة التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمعات وبين تغير شخصية الفرد في المجتمع بحيث يحس الفرد أن هذه التحولات والتغيرات منه وله وأنه مسؤول عنها .

وبناء على ما تقدم تتمثل أهمية الدراسة الحالية بالآتي :

١. تعد الدراسة الأولى بسلطنة عمان - على حد علم الباحثين - والتي تتناول المقارنة في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط .

٢. إن هذه الدراسة تتناول المرأة العمانية العاملة وهي شريحة مهمة ذات صلة بكيان الأسرة والمجتمع العماني، كونها تشكل أحد أهم المعايير المهمة في تقدم وتطور المجتمع وتسهم في مسيرة التنمية الشاملة .

٣. تقدم هذه الدراسة تغذية راجعة للنتائج المترتبة على قياس المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) للمرأة العمانية العاملة من ناحية تحقيقهن للتوافق والتكيف الاجتماعي والنقة بالنفس والرضا المهني وكل ما يتعلق بجوانب حياتهن الشخصية وانعكاسات ذلك عليهن في المستقبل .

٤. تسهم هذه الدراسة في استقراء واقع المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان .

يتوقع الباحثان أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة :

أ. المسؤولون وأصحاب القرار في الوزارات ذات العلاقة بالأسرة والمجتمع .

ب. المراكز والجمعيات التي تهتم بالمرأة العمانية .

ت. مؤسسات المجتمع المدني .

ث. الأكاديميون والباحثون في مجال الفرد وخدمة المجتمع .

ج. طلبة الدراسات الأولية والعليا .

- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الى :

١. قياس المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان .

٢. المقارنة في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط في ضوء المتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل).

٣. التوصل الى التوصيات والمقترحات المستقبلية التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية .

- أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١. ما مدى استخدام المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟
٢. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في قياس المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط في ضوء المتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل) ؟
٣. ما التوصيات والمقترحات المستقبلية التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية ؟

- حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الآتية :

١. الحدود الموضوعية : المقارنة في المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة.
٢. الحدود الزمانية : العام الميلادي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ م.
٣. الحدود المكانية : المرأة العمانية العاملة في مؤسسات القطاع (الحكومي، الخاص) وصاحبات المشاريع الخاصة في محافظة مسقط .
٤. الحدود البشرية : المرأة العمانية العاملة .

- محددات الدراسة:

- اقتصرت هذه الدراسة على عينة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة تبعا لمتغيرات (الحالة الاجتماعية العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل)، وبالتالي ربما لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة إلا إذا توافرت في خصائص مجتمع المرأة العمانية في محافظة مسقط بسلطنة عمان.
- الأدوات التي استخدمت في هذه الدراسة لا يمكن اعتبارها أدوات صادقة صدقا مطلقا، فهي ليست أدوات مقننة، وبالتالي فإن تعميم نتائج هذه الدراسة يتحدد بمدى صدق وثبات هذه الأدوات.

- اقتصر تعريفات مفاهيم هذه الدراسة على : المسؤولية الاجتماعية ، المرأة العمالية العاملة، وبالتالي لا يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجالات أوسع خارجة عن نطاق التعريف المرتبط بنتائج الدراسة.

- منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعنى بشرح الواقع وتفسيره في ضوء ما هو كائن، والظروف التي تؤدي إليه، معتمداً في تحقيق ذلك على دراسة قياس المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمالية العاملة وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل)، وتحديد المشكلة المراد دراستها، وطرائق جمع البيانات، والتحقق من صلاحيتها وصدقها وثباتها ووصف النتائج وتحليلها وتفسيرها.

- مصطلحات الدراسة :

١. المسؤولية الاجتماعية :

المسؤولية لغةً : " ما يكون به الانسان مسؤولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها " (المنجد في اللغة والاعلام ، ١٩٩٢ : ٣١٦) .

والمسؤولية كلمة لها اشتقاقات متعددة منها سأل يسأل سؤالا، فهو سائل، ويؤخذ من هذا أن للمسؤولية ثلاث أطراف، السائل والمسؤول وموضوع المساءلة ... ويتفق هذا مع قوله تعالى (فلنسلن الذين أرسل إليهم ولنسلن المرسلين) .

والمسؤولية اصطلاحاً : تعرف من خلال المعاجم والقواميس :

- فيعرفها (Baldwin) في معجم علم السلوك بأنها : " وعي الفرد المرتبط بأساس معرفي بضرورة سلوكه نحو المجتمع ومدى تأثيره في تحديد مجرى الأحداث المقبلة " .

- كما يعرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها : " أمور مفروضة من قبل المجتمع على الفرد لها شروط وواجبات تتضمن مفهوم المسؤولية بالحقوق والواجبات " (أحمد، ١٩٩٩ : ٢٥٠-٢٥١) .
- أما في المعجم الوسيط فتعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها : " حالة أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته ، يقال أنا بريء من مسؤولية هذا العمل " ، وتطلق أخلاقيا على (التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو فعلاً) وتطلق قانوناً على (الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع على الغير) (رزق ، ٢٠٠٢ : ٩٣-٩٥) .
- وعرفها عثمان (١٩٩٦) بأنها: " هي مسؤولية الفرد عن نفسه ومسئوليته اتجاه أسرته وأصدقائه تجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة" (عثمان، ١٩٩٦ : ٧٣) .
- كما عرفها السندي (٢٠٠١) بأنها " مجموعة استجابات الفرد التي تدل على إدراكه لمكانته وأدواره في الجماعة وبيئته والجهود من عن رغبة واختيار ليساهم في تقدم الجماعة ورفع شأنها" (السندي، ٢٠٠١ : ١٩٨) .
- أما شريت (٢٠٠٣) فيعرفها بـ : " مفهوم يعبر عن محصلة استجابات الفرد في أثناء قيامه بدور محدد نحو نفسه وأسرته ومجتمعه ومعرفته لحقوقه وواجباته من خلال المواقف التي يتعرض لها " (شريت ، ٢٠٠٣ : ١٠٦) .
- وعرفها كل من جراسنكل وهندرسون (Grassnickle & Hendreson) بأنها : " سمة من سمات الخلق والميل الى المحاسبة وتقدير الفرد لقيمتيه وأهميته والاتصاف بالخلق حتى يكون مسؤولاً عن نفسه وأن يتصرف بمسؤولية نحو الآخرين " (الرميح، ٢٠٠٤ : ٦٣-٦٤) .
- ويعرفها ناصر (٢٠٠٦) بأنها : " التزام المرء نحو الغير، والإقرار بما يقوم به من أعمال أو أقوال وما يترتب عليها من نتائج " (ناصر، ٢٠٠٦ : ١٩٥) .
- ويعرفها القاسم (٢٠٠٨) بأنها : " توجيه وإرشاد الأفراد للمهام الموكلة إليهم وأداء واجباتهم في مختلف المجالات الذاتية والدينية والأخلاقية والجماعية والوطنية التي يقومون بها، من خلال فهمهم لظروفهم وظروف مجتمعهم وإدراكهم الواعي ومشاركتهم في مختلف القضايا " (القاسم، ٢٠٠٨ : ٩) .

• وتعرفها مسودة الإيزو (٢٦٠٠٠) : "بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة، لتتحمل مسؤولية آثار أنشطتها السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متناغمة مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة ، وتكون قائمه على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة في ما بين الدوائر الحكومية، وتكون مندمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة " (Carroll, ١٩٩١) .

في حين عرفها الباحثان بأنها "مسئولية المرأة لنتائج سلوكها، وتحمل نتائج ذلك السلوك وما يترتب عليه من تبعات سواء بالإثابة أو العقاب، تجاه ذاتها وأسررتها وأصدقائها والجماعات التي تنتمي إليها ووطنها ومجتمعها ودينها " .

أما التعريف الإجرائي لها فيتمثل بـ"الدرجة الكلية التي تحصل عليها المستجيبة من خلال إجابتها على أداة الدراسة الحالية (مقياس الحاجات النفسية والاجتماعية) المعدّة من قبل الباحثين في هذه الدراسة " .

٢. المرأة العمانية العاملة :

عرفها جوير (١٩٩٥) :المرأة التي تجمع بين العمل خارج المنزل ومسؤوليات الأسرة أي أنها امرأة متعددة الأدوار وتعدى نشاطها خارج المنزل و هي تجمع بين د ورين أساسيين في الحياة دور ربه البيت ودور الموظفة) . (جوير ، ١٩٩٥ : ١٧)

وعرفها غطاس (٢٠١٢): هي الموظفة في ميدان التربية والتعليم لها مهام إدارية وتربوية، كما تعتبر المحور الفعال لأعداد الجيل الصاعد (غطاس، ٢٠١٢ : ١٢) .

وفي ضوء ما تقدم يعرفها الباحثان بأنها: " المرأة العمانية التي تعمل بأجر خارج حدود المنزل بوظيفة رسمية سواء في مجال العمل الحكومي أو العمل الخاص أو العمل بمشروع خاص وبمختلف الوظائف " .

أما التعريف الإجرائي للمسئولية الاجتماعية فيتمثل " بالدرجة الكلية التي تحصل عليها المستجيبة (المرأة العمانية) على أداة الدراسة الحالية المعدّة من قبل الباحثين في هذه الدراسة " .

الفصل الثاني

الأدبيات والدراسات السابقة

المبحث الأول : المسؤولية الاجتماعية

- مقدمة .

- نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية .
- أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية .
- عوامل نمو المسؤولية الاجتماعية .
- عناصر المسؤولية الاجتماعية .

المبحث الثاني : المرأة العمانية العاملة

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول

المسؤولية الاجتماعية

مقدمة :

إن الوضع الأسري الجديد الذي تعيشه كل أسر العاملات هو في الحقيقة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، إلا أن هذا الوضع في حد ذاته أحدث سلاسل من التغيرات في البناء الأسري ووظائفه، فأصبح دور الزوجة مختلطاً فهي خاضعة إلى ضغوط دورها الطبيعي وقيم ومعتقدات المجتمع اتجاه دورها الأمومي من جهة وظروف التزامات عملها الخارجي من جهة أخرى، فاختيارها لدورها في الحياة يواجه بالعقبات نتيجة لأربع عوامل: الزواج، الأعمال المنزلية، إنجاب الأطفال وتربيتهم، وهذا ما قد يؤثر في العلاقات الزوجية والأسرية وقد ينشئ صراعاً نتيجة اختلاف النظرة إلى الأدوار الأسرية بين الزوجين وقد يدور حول الواجبات والالتزامات التي يتحملها الطرفان وأحياناً أخرى يتحملها الأطفال، فغياب الزوجة طوال اليوم عن البيت واشتغالها بعملها الخارجي يؤثر على مكانتها ودورها الوظيفي داخل الأسرة فتتجأ الأسرة إلى تفادي الخلل الوظيفي والتفكك في بنائها إلى تقسيم العمل بين أفرادها فقد يلجأ الزوج إلى القيام بالأعمال المنزلية إلى جانب زوجته، كما يقوم الأطفال بتلبية طلباتهم بأنفسهم كخطوة للاعتماد على النفس.

وتؤدي المسؤولية الاجتماعية دوراً هاماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، إذ تعمل على صيانة نظم المجتمع، وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، ويقوم كل فرد بواجبه ومسؤوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه، ويعمل ما عليه في سبيل النهوض بأمانته الملقاة على عاتقه، كون الفرد بالنسبة للمجتمع كالخلية بالنسبة للبدن، فكما أن البدن لا يكون سليماً إلا إذا سلمت جميع خلاياه وقامت بأداء وظائفها المناطة بها، فكذلك المجتمع لا يكون سليماً إلا إذا سلم جميع أفرادهم وقاموا بأداء جميع مسؤولياتهم وواجباتهم .

لذلك تشير الأدبيات التربوية في هذا الصدد إلى أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بفلسفة المجتمع، ففي المجتمع الأمريكي ترتبط المسؤولية بالأيولوجية الصناعية القائمة على الفردية والمصالح الخاصة والمنافسة الحرة فهي تركز على الجانب المادي على حساب الجانب الاجتماعي، في حين تستمد المسؤولية الاجتماعية في المجتمع العربي فلسفتها من تعاليم الدين الإسلامي والتي لها الصبغة الانسانية والتي

تتصف بالشمولية بمعنى تشمل مسؤولية الفرد نحو نفسه، وأسرته، وجيرانه، ومجتمعه، والوطن، والعالم، والكون (الحارثي، ١٩٩٥ : ٩٨-٩٩) .

وتؤكد دراسة نجاتي (٢٠٠٢) ان من الصفات الهامة للشخصية السوية شعور الفرد بالمسؤولية في شتى صورها، سواء كانت مسؤولية نحو الأسرة، أو نحو المؤسسة التي يعمل بها، أو نحو زملائه وأصدقائه وجيرانه ، أو نحو المجتمع عامة، ولو شعر كل فرد في المجتمع بالمسؤولية نحو غيره من الناس الذين يكلف برعايتهم والعناية بهم، ونحو العمل الذي يقوم به، لتقدم المجتمع وارتقى وعم الخير جميع أفراد المجتمع. إن الشخص السوي يشعر بالمسؤولية الاجتماعية نحو غيره من الناس، ولذلك فهو يميل دائماً إلى مساعدة الآخرين وتقديم يد العون إليهم (نجاتي، ٢٠٠٢ : ٢٩١) .

نشأة مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

تشكلت البدايات الاولى للمسؤولية الاجتماعية مع نشأت المجتمعات وتطورت مع تطور الحضارات، وترسخت بشكل أكبر المفاهيم الاجتماعية مع ظهور الأديان (شباح، ٢٠٠٩) ، وتشير الدراسات النفسية والاجتماعية في البيئة الاجنبية أن هذا المفهوم بدأ في النصف الثاني من القرن العشرين في المجتمعات الصناعية نتيجة اشتداد موجة الانتقادات الموجهة الى المشروعات الصناعية حيث أنها تكبت تعبير الفرد عن ذاته، بما تقوم عليه من تنظيم هرمي وتسلبه فرديته خلال عملياتها الادارية، وتزايدها خلال تلك الفترة، مما جعل لهذا المفهوم اهتماماً علمياً وعملياً ملحوظاً من قبل الباحثين في مجالات علم النفس والاجتماع والادارة والاتصال .

وقد بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية يستخدم بصفة متزايدة لدراسة الآثار المترتبة على الاعمال التجارية والاستثمار على وجه الخصوص، وفي قضايا مثل حقوق الانسان، والفقر، والنهوض بالمرأة، وبما انعكس بشكل كبير على الاقتصاد، كما تطور هذا المفهوم ليشمل مجموعة اوسع من القضايا الاجتماعية والبيئية، وبدأ يؤثر على وعي الكثير من الافراد (Jones, ٢٠٠٢). أما في الوطن العربي فقد ظهر هذا المفهوم في الدراسات النفسية والاجتماعية في البيئة العربية عام (١٩٧١) حيث قدم عثمان تصوره عنها عندما أوضح عناصرها بالاهتمام والفهم والمشاركة (العمرى ، ٢٠٠٧) .

ارتبط مفهوم المسؤولية بفكرة العدل والأخلاق والمساواة والنظام الاجتماعي تاريخياً، ويرى ماكوين (McKeon, ١٩٥٧) أن مفهوم المسؤولية ارتبط تاريخياً في العديد من الدول الأوروبية بالتكيف مع الوضع القائم وبما يأمر به الملك أو الإمبراطور حتى يكون مستحقاً للثقة ويكون عرضة للمحاسبة الأخلاقية .

لذا يرى الباحث أن مفهوم المسؤولية نشأ مع وجود الإنسان على هذه الأرض وارتبطت بحياة الناس في تقسيم العمل وكل إنسان مسئول أمام نفسه عن الأعمال المكلف بها ويقوم بتنفيذها على خير وجه . ثم تطور مفهوم المسؤولية كلما حدث تقدم في النظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي للمجتمع ، فأصبح يتناول المسؤولية الدينية والأخلاقية والاقتصادية ، وأصبح معيار الشخص المسئول هو الذي يلتزم بالقوانين والأوامر الصادرة من السلطة السياسية أما إذا لم يلتزم بها فهو شخص منبوذ وخارج عن القانون . كما أن مفهوم المسؤولية اختلف باختلاف المجتمع والأنظمة السائدة لذلك نجده في المجتمع العربي ارتبط ببعده الديني الإسلامي، أما في المجتمع الغربي ارتبط بمفاهيم أخرى كالديمقراطية والحرية وبطبيعة التطورات التي شهدتها أوروبا. ورغم اعتراف كلا الفريقين أن المسؤولية داخلية نابعة من داخل الفرد ولكنهما اختلفا في طبيعة المرجعية الاجتماعية الثقافية التي نشأ في أحضانها هذا المفهوم.

أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية :

تعد المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي يسعى المجتمع الى تنميتها في نفوس ابنائه وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته حتى وفاته (العقيل، ٢٠٠٠) ، ويساعد زيادة المسؤولية الاجتماعية على زيادة فهم الشخصية الانسانية (الذواد، ٢٠٠٧) كونها تشكل مطلباً حيوياً ومهماً، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله للمسؤولية تجاه نفسه والآخرين (مشرف، ٢٠٠٩) .

ولا تقتصر دراسة المسؤولية الاجتماعية على الفرد او الجماعة فقط، بل هي ضرورية لصالح المجتمع ككل، كون المجتمع بحاجة الى الفرد المسئول اجتماعياً، ومهنياً، وقانونياً، وهي تجعل الفرد عنصراً فعالاً في المجتمع بعيداً عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة، مهتماً بمشكلات غيره من الناس اهتماماً يحفزهم للمساهمة الفعلية في حلها (البلوي، ٢٠٠٢) . فضلاً عن أن الدول والشعوب والمجتمعات المتحضرة لا يمكن أن تقوم بتعيين مراقب لكل فرد فيها من أجل تنفيذ واجباته، وما يتطلب منه عمله من اتباع النظام

العام، لذلك لابد ان يكون لدى كل فرد قدر محدد من المسؤولية في أداء واجبه قبل أن يكون هناك محاسبة أو سؤال قانوني (شباح، ٢٠٠٩) .

وعليه فإن دراسة المسؤولية الاجتماعية له مغزى واهمية بالنسبة الى الشخصية وفهمها، والى التحول والتغيير الاجتماعي التي تمر به المجتمعات، والى دور التربية في تنميتها عند الناشئة، كونها نقطة النقاء بين الدراسات النفسية والاجتماعية النظرية، وواقع حياة الفرد والمجتمع على السواء (الهذلي، ٢٠٠٥) ... وكل ذلك يركز على الايمان بالله تعالى، ومقاومة أفكار الانكالية في التفكير، والايكان بالجهد المبذول والارادة الواعية، وتحقيق الاهداف الموضوعية، وتربية الانسان على تحمل المسؤولية تجاه ما يصدر عنه من اقوال او افعال (الخراسي، ٢٠٠٤) .

وفي هذا الجانب تؤكد الادبيات التربوية أن تحمل الأفراد لمسئولياتهم ونتائج أعمالهم، يؤدي لأستقرار حياتهم وسيادة الطمأنينة فيما بينهم فيستمتعون بالعدل، ويشعرون بالأمن النفسي والاجتماعي في حياتهم العامة والخاصة، مما يعينهم على اختيار السلوك الامثل، نتيجة ما تشيعه حساسية المسؤولية في نفوسهم من حذر وحرص ودقة واهتمام ومشاركة تجاه ما يقومون به من اعمال وافعال، وهم يمارسون أدوارهم الاجتماعية (Wary-lake، ٢٠١٠) .

عوامل نمو المسؤولية الاجتماعية :

تعد عملية نمو المسؤولية الاجتماعية عملية اكتساب وتعلم وهي نتاج الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مراحل نموه المختلفة، ومن هذه الظروف ما يساعد توافره على النمو السليم للمسؤولية الاجتماعية، ويؤدي غيابها الى إعاقة هذا النمو وتعطيله (الحارثي، ٢٠٠١) ، كما أن المسؤولية الاجتماعية عملية متعلمة ومكتسبة، وهي نتائج الظروف البيئية والتربوية والاجتماعية (عثمان، ٢٠١٠) .

ومن العوامل التي تساعد على نمو المسؤولية الاجتماعية الدراسة النظرية أي مواد ومنهاج الدراسة وما قد يتعلمه الفرد من القراءة والمناقشة المتعلقة بشئون جماعتهم او مجتمعهم ، فالدراسة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او تاريخية او بيئية تساعد على الارتقاء في اهتمامهم بجماعتهم الى مستوى متقدم (الهذلي، ٢٠٠٩) . كما ان للأسرة بعدّها اللبنة الاولى للمجتمع، وحلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، تؤدي دوراً كبيراً في تشكيل شخصية الفرد، والتي من خلالها يتعلم مسؤولياته تجاه الآخرين من خلال تجاربه

في المنزل والمدرسة والبيئة، فيتعلم خدمة الآخرين والمعيشة وفقاً للقواعد التي ترضيها الجماعة، وتتبع الأسرة أساليب مختلفة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، يمكن أن تسهم في تنمية المسؤولية الاجتماعية عند أولادها بالمشاركة في المواقف الاجتماعية مثل : استقبال الضيوف، واعداد الحفلات ، وتحمل مسؤولية الآخرين، والتعاون معهم .

عناصر المسؤولية الاجتماعية :

حدد عثمان (١٩٨٦) عناصر المسؤولية الاجتماعية بالآتي :

١. الاهتمام : يعني الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، والذي يتمثل بالحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها واهدافها، والخوف الذي تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها وتفككها .

٢. الفهم : وينقسم إلى قسمين، الأول فهم الفرد للجماعة، بمعنى فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمتها ووضعها الثقافي وتأريخها، والقسم الثاني فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، والمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أي بفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه .

٣. المشاركة : ويقصد به اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من اعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها .

وتشير الأدبيات التربوية على الترابط والتكامل بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاثة، لأن كلاً منها ينمي الآخر ويدعمه. فالاهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريان للمشاركة التي تزيد بدورها من الاهتمام وتعمق من الفهم، ولا يمكن أن تتحقق المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصر الثلاثة . (عثمان ، ١٩٨٦ : ٤٤-٤٧)

أما حميدة (١٩٩٦) فيضيف إلى عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاث التي جاء بها (عثمان) عنصري التعاون والالتزام (حميدة، ١٩٩٦ : ٢٦-٢٩) .

المبحث الثاني

المرأة العمانية العاملة

لاشك ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية حتمت على المجتمعات إعادة النظر في الشكل البنائي للمرأة العمانية العاملة، وضرورة إدماج المرأة في عملية التنمية المجتمعية من خلال منحها أدواراً جديدة فاعلة وإيجابية، وفرصاً لدخولها في سوق العمل الى جانب الرجل لتحقيق صفة التكامل في بناء المجتمع وتطويره وتنميته، والتي أضحت ضرورة ملحة لإحداث التوازن والاعتدال كونها تشكل نصف المجتمع.

وفي سلطنة عمان نجد ان دخول المرأة الى سوق العمل أفترن بتطور الجهاز الاداري، إذ التحقت المرأة في البداية بالعمل الحكومي بشكل محدود من خلال توظيفهن بالوحدات الحكومية المختلفة، ثم تزايد العدد في السنوات الاخيرة ليصل عددهن في نهاية عام ٢٠٠١ الى (٢٠٩٤٦) موظفة بنسبة (٣٠.٦%) من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي، إذ ما زالت الاعداد تترزايد وخاصة في ظل التطور والتقدم الذي تشهده السلطنة في مختلف مجالات الحياة (الريامي، ٢٠٠٣).

وتؤكد الأدبيات التربوية الى ان عمل المرأة خارج المنزل لا يزال موضوع نقاش في مجتمعاتنا الاسلامية والعربية، فهناك أصوات تدعو الى لزوم المرأة بيتها والانصراف الى المهام الاسرية، كما انه لا تزال الكثير من الوظائف وخاصة التي تتطلب جهداً عضلياً تمنع أو تحدّد دخول المرأة إليها مما يعيق استثمار طاقتها، وفي هذا الصدد تشير دراسة (Vinnicombe & Singh, ٢٠٠٣ : ٣٢٥-٣٣٣) الى أن الاهتمام بكفاية المرأة وتشغيلها لا يزال يواجه بعض العراقيل التي تستند في معظمها الى الفجوة العميقة بين الرجل والمرأة، إذ لا تتجاوز نسبة مساهمة المرأة في اليد العاملة الـ(١٥%)، ومشاركتها في الوظائف القيادية لا يتجاوز الـ(٤%) (حدادين، ٢٠٠٥ : ١٠).

إن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ما زالت تعد من التحديات التي تواجه خطط التنمية في دول الخليج عامة وسلطنة عمان خاصة، من اجل إحداث التوازن في المنظومة البنائية لسوق العمل، لذا اضحي من الضروري إشراك المرأة في مختلف قطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية على حد سواء، وهذا يتم من خلال اعداد برامج مدروسة ومنظمة تهدف الى تمكين المرأة علمياً ومعرفياً وثقافياً وتكنولوجياً، خاصة

بعد دخول العالم اليوم عصر التقنيات والمعلومات الحديثة والتي تتطلب الحاجة الى أيدي عاملة قادرة على التعامل معها، إذ أن هناك (٤%) من النساء في البلدان العربية قادرات على التعامل مع شبكة الانترنت وهي نسبة قليلة مقارنة بالدول الأجنبية المتقدمة والتي ارتفعت النسبة فيها الى (١٧%) (أبو عيلة، ٢٠٠٤ : ٣٦).

وعليه، إن عمل المرأة وإسهامها في الإنتاج ليس شيئاً حديثاً، إذ قامت المرأة بممارسة الكثير من الأعمال في المجتمعات الخليجية، إذ تحملت مسؤولية الأسرة في غياب زوجها، وظلت تقوم بمسؤوليتها المنزلية والأسرية، فضلاً عن أعمالها الزراعية والحرفية الأخرى، غير أن الشيء الحديث هو عمل المرأة الخليجية خارج نطاق أعمال الأسرة من أجل الحصول على الأجر (ثابت، ١٩٨٣).

وهناك جملة من العوامل دفعت المرأة للخروج إلى العمل؛ منها: عوامل اقتصادية لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وعوامل اجتماعية لإثبات وجودها، وتعزيز مكانتها في الأسرة والمجتمع، وعوامل نفسية لتعزز لديها الثقة بالنفس والإنجاز، واثبات قدرتها على الإبداع، ومما أسهم في ذلك كله اتساع قاعدة التعليم لدى المرأة، والتكوين المهني لها، الذي جعل فرص العمل أمامها مفتوحة (الدقس والمعمري، ٢٠٠٦ : ٧٣٩).

ولم تكن المرأة العمانية بمنأى عن التغيرات التي حدثت لعمل المرأة في العالم، فقد شهدت سلطنة عمان في العقود الثلاثة الماضية نهضة تنموية كبيرة شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وقد أظهرت هذه الحركة التنموية تغييراً ملحوظاً في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العماني، ومن أهداف تنمية القوى العاملة التي مثلت تحدياً حقيقياً إشراك الفئات القادرة على العمل ذكوراً وإناثاً في العمل، ولهذا دخلت المرأة العمانية سوق العمل دخولاً واسعاً في أوائل السبعينات من القرن العشرين، أي مع بداية عصر النهضة العمانية.

ويذكر أصحاب النظرية الوظيفية من أمثال ديفس ومور (Davis & More) أن توزيع الأدوار في المجتمع يتم على أسس عادلة من الكفاءة والتحصي.

كما يأخذ أصحاب اتجاهات الصراع بمبدأ التناقض في المصالح بين الفئات والطبقات، مما يؤكد عملية الصراع والتي تبرز من خلالها عملية القوة والتحكم فيها في توزيع المكافآت، وشغل الأدوار، ووضع أيديولوجية المجتمع، مستخدمين في تثبيتها وتعزيزها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تعمل على أن

يتقبل الأفراد لهذه الأيديولوجية، الأمر الذي ينعكس على اتجاهاتهم وأفعالهم وتفكيرهم (الخاروف والقضاة، ٢٠٠٥).

ونتيجة لظهور عوامل في المجتمع منها زيادة فرص تعليم المرأة، التي أكسبتها المعرفة والمهارات اللازمة للمنافسة على الأدوار التي كانت حكراً على الرجل، أدى ذلك بدوره الى زيادة وعي المرأة بأحوالها، ومطالبتها بحقوقها ، فضلاً عن ذلك زيادة وعي الكثير من الرجال بحقوق المرأة ، مما ساهم في زيادة مكاسبها وتعزيز مكانتها .

لذا فإن مكاسب المرأة الوظيفية قد تأثرت بمستويين من العوامل، أولها خاص بالمرأة من حيث اكتسابها للمهارات والمعرفة والوعي، وثانيهما التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمع العماني ... إذ كان للأسس التشريعية كما جاءت في الدستور تعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .

وتكتسب دراسة دور المرأة العمانية في عملية التنمية الشاملة أهمية كبيرة لعدة أسباب منها :

١. كونها ممثلة لنصف المجتمع لما لها من دور بارز في عملية تقدم وازدهار المجتمع .

٢. توجه الدولة في سلطنة عمان على تطوير الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمرأة وتعزيز دورها السياسي بناءً على توجيهات دلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والتي تهدف الى تفعيل مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية مع التركيز على دور المرأة في هذا الجانب .

٣. إن مسألة إدماج المرأة في التنمية السياسية وتحسين اوضاعها يمثل عنصراً مهماً في تطوير الحياة السياسية في المجتمع لأن أدوارها كأم ومربية يجعلها قادرة على تنشئة الاجيال القادمة تنشئة سياسية سليمة . (الجمالي، ٢٠٠٥ : ٥٤)

وتتعرض الأسرة اليوم لمجموعة من الضغوط المختلفة داخلياً وخارجياً، فهناك الضغوط والتنافس في مجال العمل، والسعي لتنشئة الابناء تنشئة قوية في ظل التحديات المختلفة يشكل ضغطاً على الأسرة الى غير ذلك من الضغوط التي تشكلها متطلبات الحياة المادية والمعنوية .

وقد اشارت الادبيات التربوية الى ان خروج المرأة للعمل أفرز مجموعة من النتائج الإيجابية والسلبية في شخصية المرأة نفسها وفي دورها ومسئولياتها كأم ، وشكل في حد ذاته نوعاً من الضغط النفسي والمعنوي عليها، فتجد المرأة العاملة نفسها أمام متطلبات عدة قد تعجز عن تلبيتها بشكل يضمن لها تحقيق استقرار نفسي، فنظل في صراع بين تحقيق متطلبات الزوج والأبناء وبين تحقيق ذاتها وأهدافها في ميدان العمل واشباع احتياجاتها المادية والمعنوية. وهذا بالطبع يعرضها إلى اضطراب وعدم توازن نفسي نحو ذاتها، وفي تعاملها مع الآخرين.

وتؤكد الخولي (١٩٨٤) أن خروج المرأة للعمل يؤثر على علاقتها الأسرية من خلال قولها إننا " لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت بعمق ومن أبرز جوانب التأثير، ذلك الصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على ميزانية الأسرة والادخار ومعاملة الأطفال وتمضية وقت الفراغ إلى غير ذلك " (الخولي، ١٩٨٤ : ٣٠٥) .

بينما يؤكد المخزنجي (١٩٩٠) أن تأثير عمل المرأة على الابناء يتمثل في " أن المرأة العاملة تعود مرهقة من العمل خارج البيت، ولذلك فإنها لاتستطيع أن تتحمل أبناءها، فتلجأ إلى ضربهم، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مرض تسبب فيه النساء العائلات اسمه (مرض الطفل المضروب) (المخزنجي، ١٩٩٠ : ٨) .

وتشير دراسة يمانى (٢٠٠٣) الى أن عمل المرأة خارج المنزل لا يزال موضوع نقاش ثابت ومستمر في مجتمعاتنا الاسلامية والعربية عموماً، فهناك أصوات تدعو الى لزوم المرأة بيتها والانصراف الى المهام الأسرية، كما ولا يزال المجتمع يغلق باب العمل أمام المرأة في كثير من المجالات، فالمرأة في المجتمع العربي لا زالت طاقتها معطلة بل قد تتحول هذه الطاقات قوى ضارة بالمجتمع والانسان (يماني ، ٢٠٠٣ : ٢-٥) .

لقد استفادت المرأة في سلطنة عمان، بالعديد من المزايا الواردة في الدستور ، حيث تبوأ العديد من الوظائف العامة والمهمة، فالمرأة العمانية هي أول امرأة خليجية تحتل عضوية مجلس الشورى، اضافة الى مشاركتها في انتخابات المجالس المحلية لأول مرة عام ١٩٩٤م، أما بالنسبة الى مشاركة المرأة العمانية في سوق العمل ، فإنها في طريقها نحو الزيادة بمرور الزمن، حيث زاد معدل مشاركة العمانيات في النشاط الاقتصادي من (٣.٢%) عام ١٩٩٣ ، الى (٦.١%) في عام ١٩٩٩ م ، منهم (٦٦.٦%)

يعملن في القطاع الحكومي، و(٣٣.٤) يعملن في القطاع الخاص (تقرير التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٣ : ٩٣).

وتشير دراسة (Camussi & Leccardi, ٢٠٠٥) ان عدم الوعي وفقدان الايمان بقدرة المرأة وإمكاناتها نتيجة لموروث ثقافي سلبي متراكم تجاه المرأة، أدى بدوره الى تحجيم دورها واقتصارها على مهام دون مستوى امكاناتها وقدراتها (١١٣-١١٥ : ٢٠٠٥ , Camussi & Leccardi) .

وهناك من التحديات التي تواجه المرأة العاملة، في حق الاسرة بسبب غيابها الطويل عن افراد الاسرة وعدم اشرافها عليهم خصوصاً ممن هم في المراحل العمرية المبكرة، حيث ان الطفل يحتاج الى رعاية دائمة ومباشرة من قبل امه، وهذا التحدي يمكن تجاوزه او التقليل من سلبياته بتوفير حضانات وغرف رعاية في اماكن عمل المرأة وبأسعار رمزية تغطي احتياجات تشغيلها (الفواز، ٢٠٠٤ : ٣٤-٣٦) .

العوامل التي تعيق عمل المرأة :

تشير الأدبيات التربوية الى أن هناك جملة من الأسباب أو العوامل التي تعيق عمل المرأة ووصولها الى المراكز القيادية ، ومنها :

١. أسباب اجتماعية : وتتمثل في العادات والتقاليد، وعدم تفهم الزوج لدور الزوجة، ونظرة المجتمع للمرأة العاملة، وعدم تعاون الأسرة لتخفيف العبء على الموظفة في بيتها، والدور التقليدي للمرأة كأم ومربية، وموقف المجتمع والأسرة من أن المرأة غير قادرة على القيادة، وصعوبة تقبل الرجال للتعامل مع الموظفة، وصعوبة متابعة المرأة لتحصيلها العلمي، وبالتالي تحسين وضعها الوظيفي.

٢. أسباب مهنية : تتمثل في عدم ترشيح المرأة من قبل رؤسائها حتى لو كانت ذات كفاية ، وعدم وجود التدريب والتأهيل الكافي للتقدم الوظيفي للمرأة، وعدم اعطائها الحوافز نفسها المعطاة للموظف من الذكر دورات وبعثات واحتساب اجازة الأمومة نقطة سلبية ضد الموظفة وتقديمها الوظيفي، وعدم تقبل الموظفين فكرة وجود مديرة عليهم .

٣. أسباب خاصة : ومنها النشأة الاجتماعية للمرأة، وعدم توافر الوقت الكافي لها للحصول على التدريب والخبرات اللازمة وذلك بسبب أولويتها التي غالباً ما تكون للأسرة، وعدم قدرة المرأة على بناء علاقات وظيفية نشيطة وفعالة مع أقرانها في العمل تثبت فيها قدرتها ومكانتها لاعتبارات تقليدية تحد من تقدمها . (الخاروف والقضاة، ٢٠٠٥ : ٤٧)

أثر عمل المرأة على تقسيم العمل داخل و خارج الأسرة

إن انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل أدى إلى حدوث تغيرات عديدة في حياة المرأة على مستوى توزيع الأدوار والمهام داخل الأسرة و خرجها، فتحمل المرأة لأعباء المنزل و العمل لوحدها ينقص من مردوديتها فلا تستطيع أن تقوم بأحدهما على أكمل وجه لذلك ظهر في المجتمع الحديث تقسيم العمل بين الزوجين، بحيث أصبح الزوج يشارك في الأعمال المنزلية لمساعدة زوجته، كما أصبح يقوم برعاية الأطفال و قد بينت إحدى الدراسات أقيمت في مصر أن عمل المرأة يؤدي إلى التقصير في شؤون المنزل لأن نسبة مهمة من الأزواج يرفضون مساعدة زوجاتهم و ذلك بنسبة % ٥٥.٣ في حين بلغت نسبة الذين يشاركون بعضهم في بعض الأعمال المنزلية (٣٨.٣%) فمشاركة الزوج الزوجة في الأعمال المنزلية المهمة الرئيسية للمرأة بل أصبحت مسؤولية كل أفراد الأسرة، فغياب المرأة العاملة عن بيتها طيلة النهار تضطر زوجها و أبنائها بتعويض إلا أن " نقصها من خلال القيام بمتطلباتهم دون اتكالهم عليها توزيع الأدوار داخل الأسرة مازال غير متكافئ ومازالت تشوبه عوامل من الترسبات التقليدية التي تجعل هذه الأدوار متذبذبة وغير واضحة " (الجميل، ١٩٩٢ : ٦٢) .

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة :

تعد الدراسات السابقة مصدراً غنياً ومرتكزاً رئيساً للباحثين حتى يستطيعوا معرفة الجوانب التي تهتم في دراسته، وتزويدهم بالأفكار والادوات والاجراءات والاختبارات التي يمكن استيفاد منها لحل مشكلته، فضلاً عن معرفة الصعوبات التي واجهها الباحثون والعمل على البدء من حيث ما أنتهى اليه الآخرون .

ولقد حاولت الدراسة بقدر الامكان الاعتماد على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراسته، ولكن قلة الدراسات الميدانية والعلمية في هذا الميدان جعل ذلك سعيًا الى حد ما.

وسوف نستعرض الدراسات السابقة التي قام بها عدد من الباحثين في هذا الميدان وفقاً للتسلسل الزمني من الاقدم الى الاحدث :

الدراسات العربية :

١. دراسة ثابت (١٩٨٣) :

حول المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، وهي دراسة ميدانية على عينة من العاملات بدولة الإمارات العربية المتحدة، بلغت (٣٣٤) عاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن عمل المرأة يشعرها بالسعادة لأنها تقدم خدمة للمجتمع، ولأن عملها يؤدي إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

٢- دراسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين (١٩٨٤) :

حول عمل المرأة البحرينية، وقد استهدفت الدراسة التعرف إلى ظروف العمل لدى المرأة العاملة، والمشكلات المرتبطة بعملها الوظيفي، وشملت العينة (٤٠٠) موظفة، فتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها أن نسبة (٥٨%) من العاملات غير راضيات عن أجرنهن، وأن أكثر من ثلث العينة غير راضيات

عن المكانة الاجتماعية لوظائفهن، وأن (٦٤%) أوضح أن مشكلات العمل تؤثر في الحياة الأسرية للمرأة العاملة .

٣. دراسة سلطان (١٩٨٤) :

حول نظرة المرأة العاملة لذاتها في دولة قطر، وهدفها التعرف إلى الفرق بين نظرة المرأة العاملة وغير العاملة إلى نفسها، وتوصلت الدراسة إلى أن نظرة المرأة العاملة إلى نفسها إيجابية، وأن العمل يشبع رغباتها فيزيد تقديرها لذاتها.

٤. دراسة الشيبان (١٩٩١):

" دور المرأة العاملة في التنمية الإدارية بسلطنة عمان " هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الخصائص النوعية للعاملات، ومدى إسهام المرأة العمانية في سوق العمل، والتعرف إلى دوافعها، والمشكلات التي تعترضها . وقد بلغ حجم العينة (٢١٥) امرأة عاملة في القطاع الحكومي . وقد توصلت الدراسة إلى أن إسهامات المرأة في سوق العمل كانت ضعيفة، وأن دوافع العمل لديها تمثلت في تقديم خدمة للوطن، وتحقيق الذات، وتحسين الوضع المادي للأسرة، إلا أنها واجهت مشكلات عديدة كالتمييز في الترقية والوظيفة، وطول فترات (الدوام، والقيام بالمسؤوليات الأسرية المتعددة).

٥. دراسة عبد النبي (١٩٩٢):

" مشكلات المرأة العمانية العاملة، وقد تم إجراء الدراسة على عينة من العمانيات العاملات في الدوائر الحكومية بمحافظة مسقط، وقد بلغ حجم العينة (١٥٠) امرأة عاملة . استهدفت الدراسة التعرف إلى أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه المرأة في العمل الحكومي، وأسباب تلك المشكلات، وانعكاس ذلك على تأدية دورها في الأسرة . وقد توصلت الدراسة إلى أن (٨٠%) دوافع عمل المرأة تتمثل في الاستفادة من التعليم، و(٦٠%) لضمان المستقبل و(٥٨%) لتحسين الوضع المادي للأسرة، والمشاركة في تحمل أعباء الأسرة بنسبة (٢٧%) ، و(٢٠%) لشغل أوقات الفراغ، كما بينت الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه المرأة هي عدم الاطمئنان على رعاية الأطفال في أثناء فترة الدوام، وأعباء الأعمال المنزلية، وعدم تقدير الزوج لعمل المرأة، وعدم تعاونه معها، ووجود بعض العادات والتقاليد التي تعيق استمرارها في العمل).

٦. دراسة عودة الله عام (١٩٩٤) :

حول مشكلات المرأة الحضرية العاملة في الأردن، وقد بلغت عينة الدراسة (٣٩٠) عاملة، وتوصلت إلى أن أهم المشكلات التي تواجهها المرأة العاملة في المجال الاقتصادي هي انخفاض الأجور، وقلة الحوافز التشجيعية، وصعوبة توفيق العاملة بين عملها ومسؤولياتها المنزلية .

٧. دراسة المسلمي عام (١٩٩٥) :

حول عمل المرأة العمالية وعلاقته بتغير أدوارها التقليدية .بلغت العينة العشوائية (٢٠٠) عاملة في المؤسسات الحكومية . وقد استهدفت التعرف إلى دور المرأة ومساهماتها في سوق العمل، والتعرف إلى المشكلات التي تعترضها في العمل، وقد توصلت الدراسة إلى أن خروج المرأة للعمل قد غير في أدوارها التقليدية، كما أن هناك جملة من المشكلات في العمل منها :عدم الرضا عن نظام الترقيات والحوافز، وصعوبة التوفيق بين العمل المنزلي والعمل الوظيفي . وبينت الدراسة وجود تعاون وتكامل بين دور الزوجة والزوج، وأصبحت المرأة العاملة أكثر مشاركة في الرأي وتحمل المسؤولية في الأسرة).

٨. دراسة الشامسي عام (١٩٩٦) :

حول مشكلات المرأة العاملة في دولة الإمارات، وقد بلغ حجم العينة (٦٢٧) امرأة عاملة في القطاع الحكومي، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المشكلات التي تواجهها المرأة العاملة، وإلى العلاقة بين خروج المرأة للعمل وتغيير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، بالإضافة إلى التعرف إلى اتجاهات المرأة نحو أهم المجالات التي يمكن أن تسهم فيها بكفاية وفاعلية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن نسبة (٩١%) من عينة الدراسة ترى أن عمل المرأة يرفع من مكانتها في المجتمع، وأن نسبة (٥٥%) يستطعن التوفيق بين العمل والمهام الوظيفية ورعاية الأطفال.

٩. دراسة رمزي (٢٠٠٢) :

حول المرأة العربية والعمل؛ الواقع والآفاق، وقد شملت الدراسة ثلاث دول عربية هي : الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان، وبلغ الحجم الاجمالي للعينة (١٥٤٧) عاملة، وتوصلت إلى أن هناك مشكلات عدة تعاني منها المرأة العاملة في الأقطار الثلاثة تتمثل في معاناة المرأة من القيام بالواجبات العائلية، وتلبية شؤون الأسرة، وأن معظمهن يقمن بالأعمال الأسرية كلها بمفردهن دون مساعدة من الزوج أو أحد أفراد الأسرة؛ وهذا الأمر ينعكس سلباً على إنتاجيتهن في العمل.

١٠. دراسة الدقس والمعمري (٢٠٠٦) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر عمل الزوجة العمانية في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأسباب التي تدفعها إليه، ومدى العلاقة بين بعض المتغيرات النوعية لأفراد العينة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. تم اختيار عينة عشوائية من الزوجات العمانيات العاملات في القطاعين العام والخاص بمدينة مسقط وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدة أسباب تدفع الزوجة للعمل خارج المنزل، في مقدمتها الأسباب الاقتصادية ثم الاجتماعية فالنفسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عمل الزوجة قد أثر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات النوعية والآثار الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

الدراسات الأجنبية :

١١. دراسة (Strakey, ١٩٩١) :

العلاقة بين دخل الزوجة العاملة وعدم الاستقرار الأسري في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أجريت على عينة مؤلفة من (١٥٨٨) عاملة، وتوصل الباحث إلى أن هناك تأثيراً طفيفاً لدخل الزوجة في عدم الاستقرار الأسري، وأن عدم الاستقرار يرجع إلى الصفات الشخصية للزوج، ومنها قدرته على السيطرة والتحكم، ومدى ثقة الناس به، وطموحاته الشخصية، وغير ذلك، وأكدت الدراسة أن عدم الاستقرار الأسري لا يتعلق بدخل الزوجة، وإنما ثمة عوامل عدة تؤثر في ذلك، مثل الثقافة، والصفات الشخصية، والديانة وغيرها، فضلاً عن مشاركة الزوج زوجته العاملة بأعباء المنزل والأسرة .

١٢. دراسة (Arber & Lahelma, ١٩٩٣):

مقارنة بين المرأة الفنلندية العاملة، والمرأة البريطانية المتفرغة للعمل في المنزل، وأظهرت الدراسة أن المرأة الفنلندية تتمتع بحالة صحية ونفسية أفضل من المرأة البريطانية التي تعمل داخل المنزل، أي أن العمل يعطي المرأة وضعاً اجتماعياً واقتصادياً أفضل، بالإضافة إلى الوضع الصحي والنفسي.

الفصل الثالث

الاجراءات المنهجية

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة

معايير الصدق والثبات

التطبيق النهائي

الوسائل الاحصائية

خصائص المبحوثين

مقدمة :

يشتمل هذا الفصل وصفاً مفصلاً للطريقة والإجراءات المنهجية لتنفيذ هذه الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة، وأداة الدراسة، وإجراءات الصدق والثبات للأداة، وإجراءات الدراسة، كما يتناول وصفاً لتصميم الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات، واستخراج النتائج .

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى: وذلك من خلال جمع المعلومات المتوفرة في الأدبيات السابقة عن المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمالية العاملة في محافظة مسقط، كما تمّ دراسة النصوص والمعلومات بالتعليق عليها ثمّ تنظيمها وترتيبها وإدراجها وتوثيقها حسب مصادرها ومراجعتها، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج الوصفي التحليلي: فهي تنتمي إلى نوع البحوث الوصفية المسحية (Survey)، التي تستهدف تحليل، وتقويم خصائص مجموعة معينة، أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، ويمتد مجال هذا النوع من البحوث إلى تصنيف البيانات والحقائق التي تمّ جمعها، وتسجيلها، وتفسيرها، وتحليلها تحليلًا شاملاً، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة تؤدي إلى إمكانية إصدار تعميمات بشأن المفهوم الذي يتمّ دراسته، وقد أستخدم هذا المنهج لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على استبانته صممت لأغراض الدراسة وتغطية جوانبها المختلفة وتحليلها والخروج بالاستنتاجات حسب الخطوات العلمية المتعارف عليها .

١. مجتمع الدراسة :

تحدد مجتمع الدراسة الحالية بالمرأة العمانية العاملة في القطاعين الحكومي والخاص وصاحبات الأعمال الخاصة في محافظة مسقط، والبالغ عددهم الإجمالي (٣٥٤٠٨) (*)، والجدول رقم (١) يوضح ذلك .

جدول (١)

توزيع اعداد المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

حسب احصائية عام ٢٠١٢م

المحافظة	القطاع	العدد
مسقط	الحكومي	١٥٧٣٤
	الخاص	١٩٦٧٤
الاجمالي الكلي		٣٥٤٠٨

٢. عينة الدراسة التطبيقية :

اعتمدت الدراسة الحالية في اختيار عينة الدراسة التطبيقية على الطريقة العشوائية البسيطة، إذ بلغ عددها (٣٧٠) امرأة عمانية عاملة موزعة بواقع (١٦٠) امرأة عمانية عاملة في القطاع الحكومي، و(٢٠٠) امرأة عمانية عاملة في القطاع الخاص، و(١٠) عمانيات من أصحاب الأعمال الخاصة في محافظة مسقط، وتم أخذ نسبة مئوية تقارب أكثر من الـ (١%) من المجتمع الأصلي، والجدول رقم (٢) يوضح عينة الدراسة موزعة حسب العدد والنسبة المئوية :

(*) تم الحصول على بيانات العاملات في القطاعين الحكومي والخاص من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وحسب آخر احصائية لهم عام ٢٠١٢م .

جدول (٢)

توزيع عينة الدراسة التطبيقية في محافظة مسقط
حسب مكان العمل والعدد والنسبة المئوية

المحافظة	القطاع	العدد	النسبة المئوية
مسقط	الحكومي	١٦٠	٤٣.٢
	الخاص	٢٠٠	٥٤.١
	صاحبات الاعمال الخاصة	١٠	٢.٧
الاجمالي الكلي		٣٧٠	١٠٠%

وهكذا يتبين من الجدول أعلاه أن الولايات المختلفة في محافظة مسقط ممثلة في العينة ولو بنسب مختلفة، مما يؤكد تمثيلها للعينة .

- نوع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية:

اتفاقاً مع أسئلة الدراسة وأهدافها، فقد أمكن تقسيم نوع البيانات اللازمة للدراسة إلى:

١- بيانات ديموغرافية شخصية عن المرأة العمانية العاملة :

وهي بيانات عن المبحوثات متعلقة بـ (الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل)

وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص عينة الدراسة، وتُساعد في تفسير النتائج السيكومترية للدراسة.

٢- بيانات أساسية :

وهي البيانات التي تمّ جمعها عن الإشكالية موضوع الدراسة الميدانية، أي أنها بيانات متعلقة بإجابات

أفراد العينة على استبانة المسؤولية الاجتماعية من حيث جوانبها الأسرية والمهنية .

٣- أدوات جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية أداة من أدوات جمع البيانات، وهي استبانة الاستفتاء وهي أداة سيكومترية رئيسية، وفيما يلي توضيح للخطوات التي تم انتهاجها في بناء الأدوات السيكومترية .

أ. أداة الدراسة :

١. إعداد فقرات أداة الدراسة الحالية :

لغرض إعداد فقرات أداة الدراسة الحالية استلزم الرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط، فضلاً عن الرسائل العلمية، وآراء المحكمين والدراسات السابقة، وآراء المتخصصين في هذا المجال، والمعلومات المتعلقة بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، وذلك لإعداد الفقرات اللازمة لها وصياغتها بشكل أولي بوصفها خطوة أساسية من خطوات بناء المقياس .

وقد تكونت استبانة الدراسة الحالية من جزأين :

- أ. بيانات أولية عن المرأة العمانية: وشملت المتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل) .
- ب. ما يتعلق بالاستبانة : إذ تم جمع (٣٩) فقرة شكّلت مقياس المسؤولية الاجتماعية بصيغته الأولى، يضم محورين: المحور الأول يتعلق بالمسؤولية الاسرية ويتكون من (١٩) فقرة، أما المحور الثاني فيتعلق بالمسؤولية المهنية ويتكون من (٢٠) فقرة، كما شملت الاداة سؤالاً له علاقة مباشرة بالمقترحات التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية الاسرية والمهنية (ملحق /١)، وقد صممت الاستبانة بتقدير رباعي لمعالجة إجابات العينة على فقرات الأداة، وذلك لأن تعدد الإجابات أمر ضروري للحصول على تنوع البيانات من خلال إعطاء المستجيب حرية الاختيار، مما ينعكس على نتائج التحليل الإحصائي.

٢. إعداد تعليمات الأداة :

حرصت الدراسة الحالية على أن تكون تعليمات الأداة واضحة وسهلة ودقيقة، تتماشى مع طبيعة مقياس أداة الدراسة الحالية، إذ طلب من المستجيبات الإجابة عليها بكل صدق وموضوعية، وذكر لهم أنه لا

داعي لذكر الاسم، وان الإجابات ستكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمية، وذلك لكي يطمئن المفحوص على سرية الإجابة، والتغلب على عامل المرغوبية الاجتماعية .

٤- معايير الصدق والثبات:

لقد تم تطبيق الأداة على عينة عشوائية مؤلفة من (٢٥) امرأة عمانية عاملة من خارج أفراد مجتمع الدراسة الميدانية والذين يعملون في محافظة مسقط بحيث تشمل العينة خصائص مجتمع الدراسة، كما تم اختبار الصدق الإحصائي للأداة، والذي يعتمد على تحليل نتائج الاستبانة بعد تجربتها^(١) .

وفيما يلي عرض لاختبارات الصدق والثبات التي تم إجراؤها على عينة الصدق والثبات :

أ. الصدق الظاهري للأداة^(٢) (Validity):

تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية من الصدق الظاهري (Face Validity) على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات التربية والعلوم النفسية والاجتماعية (ملحق / ٢) للتأكد من مدى قياس كل فقرة للجانب المراد قياسه، ومدى وضوح الفقرات، وسلامة الصياغة اللغوية، وأهم الملاحظات والتعديلات التي يتم اقتراحها من قبلهم على المحتوى العام للأداة .

وبعد جمع آراء المحكمين ومراجعتها وإجراء التعديلات عليها بعد الأخذ بملاحظاتهم وتوصياتهم، تم إضافة بعض الفقرات على مقياس المسؤولية الاجتماعية والذي يضم محورين هما (المسؤولية الاسرية والمسؤولية المهنية)، إذ توزعت الفقرات على هذين المحورين بواقع (٢٠) فقرة للمحور الاسري، و(٢٢) فقرة للمحور المهني، فضلاً عن السؤال المتعلق بالمقترحات التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية، إذ بلغت نسبة موافقة المحكمين على فقرات المقياس للدراسة الحالية (٨٠%) مما يشكل دليلاً على صدقها الظاهري، وبعد إجراء التعديلات أعيدت صياغة الفقرات والتأكد من سلامتها لغوياً، وعرضها على المحكمين لإعطاء رأي نهائي بشأنها، وبالتالي أصبح مقياس (المسؤولية الاجتماعية) بصيغته النهائية بمحوريه يتألف من (٤٢) فقرة (ملحق / ٣) .

(١) الصدق نوعان: هما الصدق الوصفي والصدق الإحصائي، حيث يعتمد الصدق الوصفي على الدراسة التمهيدية للأداة؛ لمعرفة مدى صلاحيتها للتجريب، ويشمل بدوره ثلاثة أنواع: الصدق الظاهري، وصدق المحك، وصدق التكوين وتم اختيارهما بدلالة الصدق التجريبي أعلاه وهو صدق إحصائي.

(٢) أي الحكم على درجة الصدق المنطقي للاستبانة الذي سبق ذكره، ويسمى أيضاً الصدق الظاهري، ويتم تقدير درجة هذا الصدق عن طريق مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال، ويطلق عليهم المحكمين .

ولتحقيق أعلى مؤشرات الصدق للمقياس من خلال معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين كل عبارة من عبارات المحورين (الأسري والمهني) والدرجة الكلية للمسئولية الاجتماعية، فقد تم الحصول على معاملات ارتباط دالة وعالية فيما يتعلق بمحور المسئولية الأسرية تراوحت بين (٠.٢٥٨) و (٠.٥٥٤)، في حين تراوحت معاملات الارتباط لمحور المسئولية المهنية (٠.٢٦٧) و (٠.٦٢٦) وهي عالية، إذ كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠.٠٠١)، مما يدل على صدق المقياس في قياس ما وضع لأجله، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك

جدول (٣)

معاملات ارتباط درجة المجال بالدرجة الكلية لمقياس الدراسة الحالية

الرقم	المحور	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة عند ٠.٠٠١
١	المسئولية الأسرية	٠.٢٥٨ - ٠.٥٥٤	دال
٢	المسئولية المهنية	٠.٢٦٧ - ٠.٦٢٦	دال

ب. ثبات الأداة (Reliability):

تم التحقق من ثبات البيانات المحصلة من مقياس الدراسة من خلال حساب معامل الاتساق الداخلي وذلك باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (العثمان ، ١٩٩٠ : ١٢٦)، إذ يدل الثبات في هذا النوع على اتساق استجابات الافراد في جميع فقرات المقياس، ويمثل معامل ألفا متوسط المعاملات الناتجة من تجزئة الاختبار الى اجزاء مختلفة وبذلك فانه يمثل معامل الارتباط بين اي جزئين من اجزاء الاختبار، كما يعد معامل الفا معامل ثبات مناسب في اختبارات الشخصية التي تحتوي على عدة بدائل للإجابة (Anastasi, ١٩٧٦ : ١١٨).

إن معامل الثبات المستخرج بهذه الطريقة يتأثر بمصدرين من مصادر تباين الخطأ أحدهما يتعلق بأخطاء محتوى الفقرات، والآخر هو خطأ عدم تجانس تلك الفقرات (عبد الرحمن، ١٩٨٥ : ٢٠٧) وقد بلغ معامل الثبات الذي تم ايجاده للمقياس الحالي (٠.٨٥٨٣) ويعد هذا المعامل مرتفعاً عند مقارنته على وفق معيار مطلق (١٧١ : ١٩٨١, Hinkle, et,al). فضلاً عن استخراج معامل الثبات لكل محور من محاور المقياس بهذه الطريقة، والجدول (٤) التالي يوضح ذلك .

جدول (٤)

معاملات الثبات لمحاور مقياس المسؤولية الاجتماعية المستخرجة

بطريقة ألفا كرونباخ للمقياس ككل

الرقم	المحور	معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ
١	المسؤولية الأسرية	٠.٧٥٧
٢	المسؤولية المهنية	٠.٧٩٣
	المقياس ككل	٠.٨٢١

يتضح من الجدول (٤) أن هناك ارتباطاً دالاً وعالياً يتراوح بين (٠.٧٥-٠.٨٢) وفق المحورين والأداة ككل بالنسبة لاستبانة (المسؤولية الاجتماعية)، واستخرجت معاملات الارتباط لكل محور على حده، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط لمحور المسؤولية الأسرية (٠.٧٥٧)، وبلغت قيمة معامل الارتباط لمحور المسؤولية المهنية (٠.٧٩٣)، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط لاستبانة الدراسة الحالية ككل (٠.٨٢١) وهذه القيم تدل على تمتع بيانات كلا المحورين بمعاملات ثبات عالية .

٥- مفتاح التصحيح :

تم إعطاء أداة الدراسة الحالية وزناً رباعياً متدرجاً، وهي كالآتي: (كثيراً ، أحياناً ، قليلاً ، أبداً) وتمثل الألفاظ رقمياً بالعلامات الآتية على الترتيب: (٤، ٣، ٢، ١) في حالة إذا كانت طبيعة الفقرة إيجابية، والعكس نظير إذا كان طبيعة الفقرة سلبية .

٦- تنفيذ الدراسة الميدانية :

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة تم توزيعها على عينة الدراسة التطبيقية البالغة (٣٧٠) امرأة عمانية عاملة في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص وكذلك ذوات الأعمال الخاصة في محافظة مسقط وذلك للفترة الواقعة بين (٢٥ / ٧ / ٢٠١٤ - ٢٥ / ٨ / ٢٠١٤م)، ثم استلام الاستمارات بعد الإجابة عنها، مع التأكيد على المستجيبات أن البيانات سوف تعامل بطريقة سرية ولن تستخدم سوى لأغراض الدراسة العلمية، وقد تمت العملية بشكل طبيعي سوى بعض الصعوبات تمثلت احداها بفترة التطبيق وما يصاحبها من إجازات للموظفين، في حين كانت الأخرى تتمثل بعدم الإجابة على أداة الدراسة الحالية بشكل مكتمل، علماً بأنه تم استبعاد (٣٩) استمارة للسبب الذي تم ذكره، وبالمقابل كانت هناك موظفات عمانيات عاملات أبدین تعاوناً وتجاوباً لإنجاز هذا العمل من خلال تفاعلهم وإجاباتهم على الاستبانة بكل دقة وموضوعية .

٧- الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها:

تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من مجتمع الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة السادسة عشرة (١٦ Version) من خلال الآتي:

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية، وقد استخدمت لإيجاد خصائص المتغيرات الديموغرافية، وكذلك قياس أداة الدراسة الحالية والتعرف على أهمية عبارات محوري المسؤولية الاجتماعية .

٢. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وقد استخدم لاستخراج صدق محوري استبانة الدراسة الحالية وعلاقتها بالمجموع الكلي للأداة .

٣. معادلة ألفا كرونباخ (Alpha – Cronbach) لاستخراج ثبات الاداة ككل ومحوريه .

٤. الاختبار التائي (T- test) لمجموعة واحدة، وقد استخدم لقياس محوري الدراسة الحالية .

٥. تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA Analysis) وقد استخدم لمعرفة الفروق في متغيرات الدراسة (الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل)

٨- خصائص المبحوثات :

من خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثات (الموظفات العمانيات العاملات) بواسطة الجزء الأول الذي يشمل البيانات الأولية للمبحوثات، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص مجتمع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثات من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث أن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغييرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها. لهذا تم إيجاد التوزيعات التكرارية للمتغيرات الديموغرافية لكل من :

بيانات أولية عن المبحوثات :

١- الحالة الاجتماعية : يوضح الجدول رقم (٥) بياناً بتوزيع المبحوثات بحسب متغير الحالة الاجتماعية :

جدول (٥)

توزيع المبحوثات بحسب الحالة الاجتماعية والنسبة المئوية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
متزوجة	٢٠٤	٥٥.١
غير متزوجة	١٥٢	٤١.١
مطلقة	١٠	٢.٧
أرملة	٤	١.١
المجموع الكلي	٣٧٠	١٠٠.٠

يُظهر الجدول رقم (٥) أن (٥٥.١%) من مجموع المبحوثات هن من فئة الحالة الاجتماعية (متزوجات) وهم الأغلب، أما أقل النسب المئوية فكانت لفئة المبحوثات من الحالة الاجتماعية (أرملة) فقد بلغت نسبتهن (١.١%).

٢- العمر : يوضح الجدول رقم (٦) بياناً بتوزيع المبحوثات بحسب متغير العمر :

جدول (٦)

توزيع المبحوثات بحسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
من (١٨ - ٢٥) سنة	٨٠	٢١.٦
من (٢٦ - ٣٣) سنة	٢٢٣	٦٠.٣
من (٣٤ - ٤١) سنة	٥٥	١٤.٩
من (٤٢ - ٤٩) سنة	١٢	٣.٢
من (٥٠) سنة فأكثر	-	-
المجموع	٣٧٠	١٠٠.٠

يُظهر الجدول رقم (٦) أن (٦٠.٣%) من مجموع المبحوثات هنّ من فئة (٢٦-٣٣ سنة) وهم الأغلب. أما أقل النسب المئوية فكانت لفئة (٤٢ - ٤٩) سنة إذ بلغت نسبتهن (٣.٢%).

٣- المستوى التعليمي : يوضح الجدول رقم (٧) بياناً بتوزيع المبحوثات بحسب متغير المستوى التعليمي :

جدول (٧)

توزيع المبحوثات بحسب المستوى التعليمي

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
٠.٣	١	تقرأ وتكتب
-	-	ابتدائية
١٤.٦	٥٤	ثانوية
٤٣.٢	١٦٠	دبلوم
٣٩.٢	١٤٥	بكالوريوس
٢.٧	١٠	جامعية فأعلى
١٠٠.٠	٣٧٠	المجموع

يُظهر الجدول رقم (٧) أن (٤٣.٢%) من مجموع المبحوثات هنّ من فئة حملة (الدبلوم) وهم الأغلب، أما أقل النسب المئوية فكانت لفئة المبحوثات من فئة حملة (تقرأ وتكتب) فقد بلغت نسبتهن (٠.٣%).

٤- مكان العمل : يوضح الجدول رقم (٨) بياناً بتوزيع المبحوثات بحسب متغير مكان العمل:

جدول (٨)

توزيع المبحوثات بحسب مكان العمل

مكان العمل	العدد	النسبة %
قطاع حكومي	١٦٠	٤٣.٢
قطاع خاص	٢٠٠	٥٤.١
صاحبة مشروع خاص	١٠	٢.٧
المجموع	٣٧٠	١٠٠.٠

يُظهر الجدول رقم (٨) أن (٥٤.١%) من مجموع المبحوثات هنَّ من فئة الذين يعملنَّ في (القطاع الحكومي) ، أمَّا أقلَّ النسب المئوية فكانت للمبحوثات من الفئة التي تعمل في (المشاريع الخاصة) فقد بلغت نسبتهنَّ (٢.٧%).

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سوف نتطرق الدراسة في هذا الفصل إلى جزأين، يتطرق الجزء الأول منها إلى النتائج المتعلقة بالتعرف على مستوى قياس المسؤولية الاجتماعية وفق المحورين (الأسري، المهني) ، وكذلك العلاقة في المسؤولية الاجتماعية وفق هذين المحورين، في حين يتطرق الجزء الثاني إلى النتائج المتعلقة بالتعرف على الفروق في المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية وهي (الحالة الاجتماعية، والعمر، والمستوى التعليمي، ومكان العمل) والواردة بالاستبانة والتي لها تأثير على النتائج من خلال التحليل الاحصائي، وقد تم عرض النتائج مرتبة في ضوء أسئلة الدراسة .

١. عرض النتائج ذات الصلة بالسؤال الاول، والتي تنص على ما يلي :

- ما مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان ؟

للإجابة على هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإستبانة المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، وباستخدام الاختبار التائي (ت) لمجموعة واحدة إتضح وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذه النتيجة تعني ان المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط لديها مستوى منخفض من المسؤولية الاجتماعية ، والجدول رقم (٩) يبين ذلك.

جدول (٩)

نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لإستبانة المسؤولية الاجتماعية

لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

المتغير	المتوسط النظري	مؤشرات العامل	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة الإحصائية	مستوى المسؤولية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		٠.٠٥	
المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة	٢.٥	٠.٠٣	٠.٣٤	٠.٨	منخفض ٠.٠٠٠ دال

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالبحرين (١٩٨٤)، ودراسة الشيبان (١٩٩١)، ودراسة عبد النبي (١٩٩٢)، ودراسة عودة (١٩٩٤)، ودراسة رمزي (٢٠٠٢) التي أجمعت جميعها الى عدم قدرة المرأة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والتوفيق بين مهامها الوظيفية والأسرية .

ولعل من العوامل التي تسهم في التأثير على مستوى مسؤولية المرأة العاملة يعود الى تعدد المسؤوليات التي وقعت على عاتقها من اسرة ومتطلباتها والتزامها الاسري والمتمثلة بالاهتمام ورعاية الاسرة والقيام بواجباتها فضلا عن الواجبات المتعلقة بالعمل وضغوط العمل وضغوط الحياة وكذلك عن متطلباتها الشخصية، فدور المرأة معقد جدا إذا عليها تحقيق التوازن بين مسؤوليتها المهنية والاسرية مما شكل للمرأة مستوى منخفض في المسؤولية الاجتماعية بشكل عام .

٢. عرض النتائج ذات الصلة بالسؤال الثاني، والتي تنص على ما يلي :

- ما مستوى محوري المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، وباستخدام الاختبار التائي (ت) لمجموعة واحدة اتضح دلالة أهمية محاور المسؤولية الاجتماعية (المهنية، الأسرية) على التوالي عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذه النتيجة تعني أن المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط تترك وتعي مسؤوليتها الاجتماعية بشكل متوسط في هذين المحورين والذي ينعكس بدوره إيجابياً على شخصيتها بصورة عامة، والجدول رقم (١٠) يبين ذلك.

جدول (١٠)

نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لمعرفة مستوى محوري المسؤولية الاجتماعية

لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان

مستوى المسؤولية	الدلالة الإحصائية ٠.٠٥	قيمة (ت) المحسوبة	مؤشرات العامل		المتوسط النظري	محاور المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
متوسطة	٠.٠٠٠ دال	١.٣٢	٠.٣٨٥	٣.٠٣	٢.٥	المسؤولية الأسرية
متوسطة	٠.٠٠٠ دال	١.٣٨	٠.٤	٣.١٣	٢.٥	المسؤولية المهنية

ومن خلال الجدول رقم (١٠) يتضح بأن محوري المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة تعد إيجابية ودالة، وهذا يعد مؤشراً بأنها مهمة ويتطلب أخذها بعين الاعتبار بل والتركيز عليها.

فالنسبة لمحور (المسؤولية المهنية) فقد أحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.١٣) وهو دال إحصائياً ، وهذا يدل على ان المرأة استطاعت في مساهمتها الفاعلة في بناء المجتمع وفي الحركة التنموية .

وقد أظهرت هذه الحركة التنموية وبسبب اشراك المرأة في العمل تغييراً ملحوظاً في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العماني ولهذا دخلت المرأة العمانية سوق العمل مع بداية عصر النهضة العمانية، واستطاعت ان تثبت جهودها التنموية بقيامها بأعمال مدنية فعالة ومثمرة، وتحمل مسؤولياتها المهنية وعليه تبوءت مناصب قيادية وإدارية، إذ تشير الادبيات الى تحمل المرأة العمانية العاملة مسؤوليتها المهنية كونها حققت ومازالت تحقق الكثير في المسيرة التنموية ودخلت عضوية مجلسي الدولة والشورى او من خلال اشغالها مناصب قيادية في الجهاز الاداري للدولة وفي العديد من مجالات واستلامها بعض الحقايب الوزارية، فضلاً عن اقتحامها شتى ميادين العمل في القطاع الخاص، ودورها عزز من تواجهها في شتى مجالات العمل .

واما محور (المسؤولية الاسرية) فقد أحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٠٣) وهو دال إحصائياً ، وهذا يدل على ان المرأة استطاعت في ان تؤدي دورها كمسؤولة في حياتها الاسرية .

ان خروج المرأة للعمل لم يخل في كفاءة تحمل مسؤوليتها تجاه اسرتها واعمالها المنزلية وبانت لديها مشاركة في السلطة الأسرية، وتلبية احتياجات الاسرة من مأكّل ومشرب ودواء ورعاية الابناء وقد يدل ذلك على احساس المرأة العاملة بالنضج والخبرة والوعي يجعلها تعكسه في قدرتها ومسؤوليتها الاسرية .

ولغرض التحقق من ذلك، وإعطاء صورة واضحة وشاملة لتقييم مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، ولتوفير مقارنات بين الاستجابات، اعتمدت الدراسة في تصنيفها للمسؤولية الاجتماعية على التصنيف الذي يوضحه الجدول رقم (١١).

الجدول (١١)

معيّار لتفسير متوسطات تقدير مستوى (درجة) المسؤولية الاجتماعية*

الدرجة	مدى المتوسط الحسابي
عالية	٤.٠٠-٣.٢٦
متوسطة	٣.٢٥-٢.٥١
منخفضة	٢.٥٠-١.٧٦
منخفضة جداً	١.٧٥-١.٠٠

• يستند هذا المعيار من قاعدة الحدود الحقيقية للأعداد الصحيحة (١، ٢، ٣، ٤) التي تمثل تدرجات المقياس المستخدم.

ثم تم ترتيب فقرات كل محور من محاور المسؤولية الاجتماعية للمرأة العمانية العاملة مرتبة من أعلى وسط حسابي إلى أدنى وسط حسابي من حيث أهميتها وشدها، وكما موضح بالجدول رقم (١٢).

جدول (١٢)

استبانة فقرات محور المسؤولية الأسرية للمرأة العمانية العاملة

في محافظة مسقط بسلطنة عمان (مرتبة ترتيبياً تنازلياً) حسب أوساطها الحسابية

١. المحور الأول : المسؤولية الأسرية

ت	تسلسل	مضمون الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	١٥	أحب أن تستشيرني أسرتي في بعض مشاكلها .	٣.٦٢١٦	٠.٦٥٦٤٨	١
٢	٦	يقدر أفراد أسرتي العمل الذي أقوم به .	٣.٥٩١٩	٠.٧٣١٣٦	٢
٣	٣	أبادر لتقديم المساعدة لأفراد أسرتي في كل وقت	٣.٥٧٥٧	٠.٨٤٣٢٤	٣
٤	٩	أحاول تحقيق الانسجام بين أفراد أسرتي .	٣.٥٠٥٤	٠.٨٢٧٢٠	٤
٥	٧	أنا راضية عن المهام التي أقوم بها داخل الأسرة	٣.٤٣٥١	٠.٨٥٠٥٤	٥
٦	٥	أشارك بالأعمال البيتية بالرغم من انشغالي بالأعباء المهنية .	٣.٣٣٢٤	٠.٨٦٥٠٢	٦
٧	١٣	أهتم بمصلحة أسرتي أكثر من مصلحتي الشخصية .	٣.٣٣٢٤	٠.٩١٣٧٨	٦
٨	١٦	أتنازل عن بعض حقوقي في سبيل سعادة أسرتي	٣.٢٧٣٠	٠.٩٧٣١٢	٧
٩	١٤	أبتعد عن مواجهة مشاكل أسرتي .	٣.١٥٦٨	١.٠٧٠٥٦	٨
١٠	١٢	أعتبر نظام البيت عبئاً ثقيلاً على الفرد .	٣.١٤٠٥	١.١٥٧٨٦	٩
١١	١٠	لا أشغل نفسي بمستقبل أفراد أسرتي .	٣.٠٨٩٢	١.٠٧٩٥٧	١٠
١٢	١١	أجد صعوبة في التنازل مع أفراد أسرتي .	٣.٠٥١٤	٠.٩٨٢٢٦	١١
١٣	١٨	أرغب في الاستقلال من الاعباء الأسرية والمنزلية .	٢.٩٠٢٧	١.٠٥٩٨٦	١٢

١٤	٤	أشعر بالضيق عندما أدعى للمشاركة في المناسبات الاجتماعية	٢.٧٩٧٣	١.٠٩١٧٢	١٣
١٥	٢	أرى بأنني غير قادرة على التوفيق بين مسؤولياتي الأسرية والمهنية .	٢.٧٩٤٦	٠.٩٧٧٢٣	١٤
١٦	١٧	أشارك الجيران في مناسباتهم الاجتماعية .	٢.٦٥٤١	٠.٩٩٥٥٤	١٥
١٧	٢٠	تتغلب على مطالب الحياة اليومية .	٢.٥٥٤١	١.٠١٦٦٩	١٦
١٨	٨	أشعر بالتقصير تجاه أفراد أسرتي .	٢.٤٨١١	٠.٩٦٨٨٥	١٧
١٩	١٩	أنضابق من عدم قدرتي على النجاح في الأعمال الأسرية	٢.٢٧٨٤	١.٠٠٩٩٨٠	١٨
٢٠	١	أشعر بأنني غارقة في مسؤولياتي الأسرية .	٢.٠٣٥١	١.٠٢٣٥٠	١٩
الكلية			٣.٠٠٣	٠.٣٨	

إذ يتضح من ذلك أن هناك عبارات حصلت على مراتب عليا وأخرى وسطى، فضلاً عن عبارات احتلت مراتب دنيا من حيث متوسطاتها، وقد أرتأت الدراسة أن تفسر بعض العبارات العليا والدنيا لتوضح مدى أهميتها في إستبانة الدراسة الحالية .

يبين الجدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من فقرات محور (المسؤولية الأسرية) والمحور ككل، ويلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية لهذا المحور تراوحت بين (٢٠٠٣-٣٠٦٢) ، ف فيما يتعلق بالعبارات العليا تبين أن الفقرة (أحب أن تستشيرني أسرتي في بعض مشاكلها) والتي كان تسلسلها (١٥) في الأداة، احتلت الترتيب الأول بأعلى متوسط حسابي (٣٠٦٢). إذ إن المرأة العمانية العاملة في قدرتها على تحمل مسؤوليتها الأسرية لديها الرغبة المتواصلة لاداء دورها كام او زوجة او اخت او غيرها من الادوار الاسرية في ان تستمتع لمشاكل افراد اسرتها لوعيتها بقدرتها على ايجاد الحلول وتقديم الدعم الكافي لافراد اسرتها ، وايضا يرد السبب الى ان المرأة العاملة تحاول ان تعوض غيابها عن اسرتها من خلال الاهتمام بالاستماع لمشاكل افراد اسرتها .

أما بالنسبة للعبارات الدنيا فقد احتلت الفقرة (أشعر بأنني غارقة في مسؤولياتي الأسرية) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (٢٠٠٣)، وهذا يعني أنها لم تشكل أهمية كبيرة للمرأة العاملة ، وكون المرأة العاملة لم تتخلى عم مسؤوليتها الأسرية وعليه لم تعد ان الغرق في مسؤولياتها الاسرية ذو اهمية

لديها كون ان دورها الاساسي تجاه اسرتها فهي رغم كونها عاملة وتحمل الكثير من المسؤوليات واعتبرت ان الاسرة لديها بالمرتبة الاولى .

٢- المحور الثاني : المسؤولية المهنية

ت	تسلسل الفقرة في الأداة	مضمون الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
١	٣١	أود المحافظة على أسرار عملي .	٣.٨٤٠٥	٠.٤٩٨٢١	١
٢	٢٤	أحس بالسعادة عندما أنجز عملي بشكل تام .	٣.٨١٦٢	٠.٧٠٥١٩	٢
٣	٢٦	أبذل قصارى جهدي عندما أكلف بعمل ما .	٣.٧٢٧٠	٠.٦٨٩٥١	٣
٤	٣٢	أعتقد أنه من الضروري الالتزام بوقت العمل .	٣.٦٨٩٢	٠.٧١٦١٦	٤
٥	٣٧	أنا مستعدة لتحمل أي واجب لخدمة الوطن .	٣.٦٦٧٦	٠.٨١٩٩٩	٥
٦	٣٨	أعتقد أن العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله .	٣.٥٧٥٧	٠.٩٩٩١٦	٦
٧	٢٥	أنصاع للأوامر الموجهة لي في مؤسسة العمل .	٣.٥٦٤٩	٠.٧٨٧٦٨	٧
٨	٢٩	يسعدني أن أكون مسؤولة عن عمل أشارك فيه مع زملائي .	٣.٥١٣٥	٠.٨٨٤١٢	٨
٩	٣٤	أعتقد أن الاخلاص في العمل لا يعد أمراً مهماً .	٣.٤٥٦٨	١.٠٨٤٢٧	٩
١٠	٢١	أعتبر أنني غير ملزمة في الحفاظ على الممتلكات العامة .	٣.٣١٠٨	١.٠٥٣١٤	١٠
١١	٤٠	أعتقد أن الالتزام بالأوامر والتوجيهات دليل على الضعف .	٣.٢٩٤٦	١.١٧٤٣٥	١١
١٢	٣٥	بضابقتي عدم احترام القاتون من قبل بعض الأفراد .	٣.٢٨٦٥	١.٠٧٦٥٢	١٢
١٣	٣٣	أشعر بعدم الرغبة في أداء العمل .	٣.١٤٣٢	١.٠٧١١٩	١٣
١٤	٣٠	أرى أن المساهمة في حل المشاكل أثناء العمل مضيعة للوقت	٣.٠٦٢٢	١.٠٠٨٨٦	١٤

١٥	١٠٠٤٢٤٦	٣٠٠٢٧	غالبًا ما أتأخر عن الحضور في الوقت المحدد لعملي .	٢٣	١٥
١٦	٩٥٧٦٤	٢٠٩١٦٢	أشعر إنني غير قادرة على تحمل مسؤولية المواقف التي أعيش فيها .	٢٨	١٦
١٧	١٠١٣٥٦٣	٢٠٧٢٤٣	المشاركة بتحمل مسؤولية العمل تعرض الانسان لمتابع هو في غنى عنها .	٤١	١٧
١٨	١٠١٥٦٦٩	٢٠٧٠٠٠	أعتقد أن تقديس الواجب مسألة مبالغ فيها .	٣٦	١٨
١٩	٩٧٤٤٦	٢٠٦٠٥٤	أجد صعوبة في الاستمرار في جميع المسؤوليات المناطة لي .	٢٧	١٩
٢٠	١٠٢٣١٣٤	٢٠٢٢٩٧	أرى أن الالتفاف على القانون دون خرقه ليس سيئاً .	٣٩	٢٠
٢١	١٠٠٧٠٦٤	٢٠٠٠٨١	تؤثر الساعات الطويلة التي أقضيها في وظيفتي على أداء مهامي الاسرية .	٤٢	٢١
٢٢	٩٧٩٦٥	١٠٧٨٦٥	أشعر بالإحباط عندما لا أستطيع انجاز مهامي الوظيفية .	٢٢	٢٢
	٠٠٤	٣٠١٣	الكلية		

ينبني من هذا الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لكل فقرة من فقرات محور (المسؤولية المهنية) والمحور ككل، ويلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية لهذا المحور تراوحت بين (٣٠٨٤-١٠٧٨) ، ففيما يتعلق بالعبارات العليا تبين أن الفقرة (أود المحافظة على أسرار عملي) والتي كان تسلسلها (٣١) في الأداة، احتلت الترتيب الأول بأعلى متوسط حسابي (٣٠٨٤). وهذا ان المرأة استطاعت أن تحقق لنفسها الكثير من خلال دخولها ميدان العمل الإنتاجي ومواجهتها للعالم الخارجي بعيدا عن أسرتها، فقد ساعد اشتغال المرأة والتميز بعملها ، من خلال التمسك بانظمة وقوانين العمل وعليه كانت حريصة على الاحتفاظ بأسرار العمل بل عدت أولى مسؤولياتها المهنية تتعلق بالمحافظة على اسرار العمل.

أما بالنسبة للعبارات الدنيا فقد احتلت الفقرة (أشعر بالإحباط عندما لا أستطيع انجاز مهامي الوظيفية) على الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (١٠٧٨)، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أهمية ان العمل لدى

المرأة شكل لها ثقة بادائها وابعد عنها مشاعر الاحباط فهي اعتبرت ان عدم قدرتها على اداء اعمالها المهنية والوظيفية لا تشكل لها مشاعرا بالاحباط جراء ذلك .

٢. عرض النتائج ذات الصلة بالسؤال الثالث، والتي تنص على ما يلي:

هل هناك فروق ذات دلالة احصائية في قياس المسؤولية الاجتماعية (الأسرية والمهنية) لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط في ضوء المتغيرات الديموغرافية (الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي، مكان العمل) ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) في حساب دلالة الفروق وفقاً للمتغيرات الآتية :

١. متغير الحالة الاجتماعية :

أشارت نتائج اختبار (تحليل التباين الأحادي) لمجموعتين مستقلتين إلى وجود فروق دالة احصائية في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط على وفق هذا المتغير، والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك .

جدول (١٣)

خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة متغير الحالة الاجتماعية

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

المتغير	Source	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائقة	المستخرجة	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	٦٣٩٥.٠٦٧	٣	٢١٣١.٦٨٩	١١.٦٨٠	٠.٠٠٠	دال
ضمن المجموعات	٦٦٧٩٧.٢١٤	٣٦٦	١٨٢.٥٠٦			
المجموع	٧٣١٩٢.٢٨١	٣٦٩				

وللتعرف على دلالة الفروق في متغير الحالة الاجتماعية، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إذ أتضح ان الفروق تعود لصالح الفئة (متزوجة) حيث بلغ متوسطهم الحسابي (١٠٠.٣١٤) وهو أعلى من بقية المتوسطات الحسابية للفئات الأخرى، وكما هو موضح في الجدول رقم (١٤) التالي :

جدول (١٤)

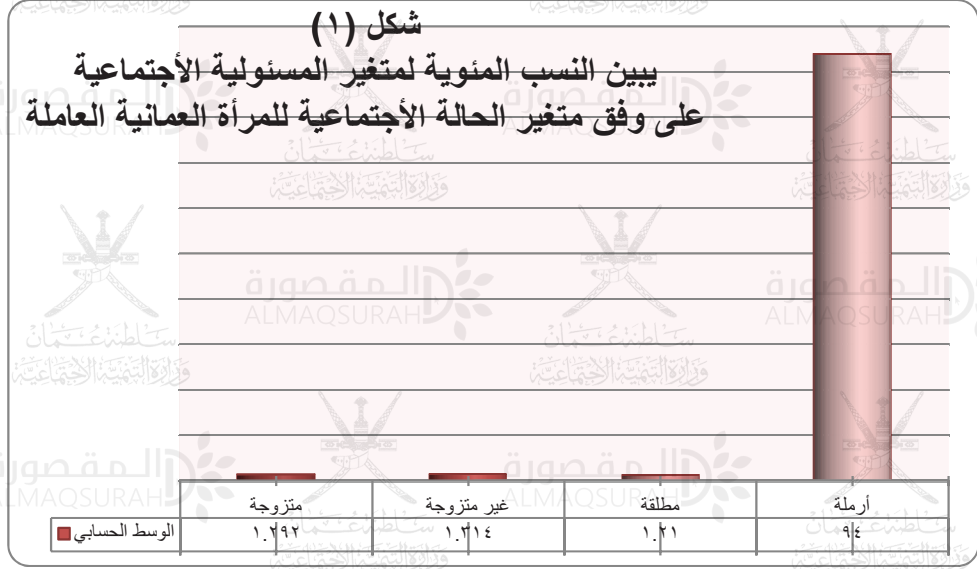
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحالة الاجتماعية

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

متغير الحالة الاجتماعية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
متزوجة	٢٠٤	١٠٢.٩٩٢	١٣.٠٧
غير متزوجة	١٥٢	١٠٣.١٤	١٤.٣٥
مطلقه	١٠	١٠٢.١	١٠.٥٢
أرملة	٤	٩٤.٠	٠.٠٠
المجموع	٣٧٠	١٠٢.٩٥	١٤.٠٨

وقد يرجع السبب في وجود فروق في متغير الحالة الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لصالح المتزوجة الى ان المرأة العاملة وكونها لديها زوج وتشاركه في العديد من الادوار ومشاركتها الزوج في الاتفاق وتحمل تربية الابناء من جانب ومن جانب اخر تشجيع الزوج لزوجته في العمل والاداء ومشاركتها مسؤولية الاسرة كل ذلك مكن المرأة العمانية العاملة والمتزوجة اكثر قدرة على تحمل مسؤوليتها المهنية والاسرية .

والشكل (١) يوضح ذلك :



٢. متغير العمر :

أشارت نتائج اختبار (تحليل التباين الاحادي) لمجموعتين مستقلتين إلى وجود فروق دالة احصائياً في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمالية العاملة في محافظة مسقط على وفق هذا المتغير، والجدول رقم (١٤) يوضح ذلك ان

جدول (١٤)

خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة متغير العمر

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Source	المتغير
الدلالة الاحصائية ٠.٠٥	القيمة الفائية المستخرجة ٠.٠٥	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
٠.٠٠٠ دال	١١.٣٧١	٢٠٨٠.١١٧	٣	٦٢٤٠.٣٥١	بين المجموعات	المسؤولية الاجتماعية و متغير العمر
		١٨٢.٩٢٩	٣٦٦	٦٦٩٥١.٩٣٠	ضمن المجموعات	
			٣٦٩	٧٣١٩٢.٢٨١	المجموع الكلي	

وللتعرف على دلالة الفروق في متغير الحالة الاجتماعية، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إذ اتضح ان الفروق تعود لصالح الفئة العمرية من (٢٦-٣٣ سنة) حيث بلغ متوسطهم الحسابي (١.٣١) وهو أعلى من بقية المتوسطات الحسابية للفئات الأخرى، وكما هو موضح في الجدول رقم (١٤) التالي :

جدول (١٤)

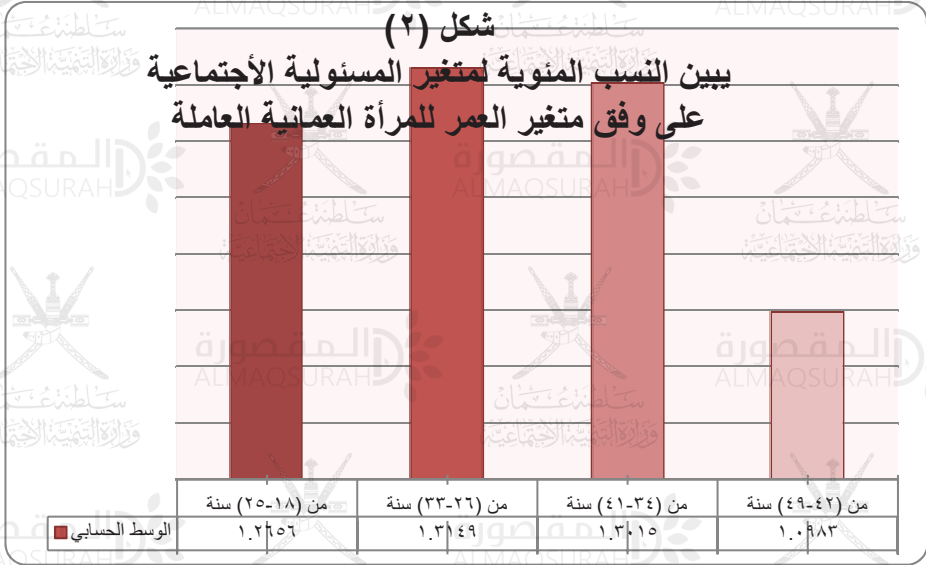
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

متغير الحالة الاجتماعية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من (١٨-٢٥) سنة	٨٠	١.٢٦٥٦	١٤.٣١
من (٢٦-٣٣) سنة	٢٢٣	١.٣١٤٩	١٣.٢٨
من (٣٤-٤١) سنة	٥٥	١.٣٠١٥	١١.٢١
من (٤٢-٤٩) سنة	١٢	١.٠٩٨٣	٢٠.٩١
المجموع	٣٧٠	١.٢٩٥	١٤.٠٨

وقد يرجع السبب في وجود فروق في متغير العمر لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية الى ان المرأة في هذه المرحلة العمرية في قمة العطاء والنشاط وخاصة بعد تكون في هذه المرحلة العمرية قد انتهت دراستها واستقرت اسرياً من حيث الزوج والابناء مما حملها مسؤولية وانعكس في قدرتها على تحمل مسؤوليتها المهنية والاسرية.

والشكل (٢) يوضح ذلك :



٣. متغير المستوى التعليمي :

أشارت نتائج اختبار (تحليل التباين الاحادي) لمجموعتين مستقلتين إلى عدم وجود فروق دالة احصائياً في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمالية العاملة في محافظة مسقط على وفق هذا المتغير، والجدول رقم (١٥) يوضح ذلك .

جدول (١٥)

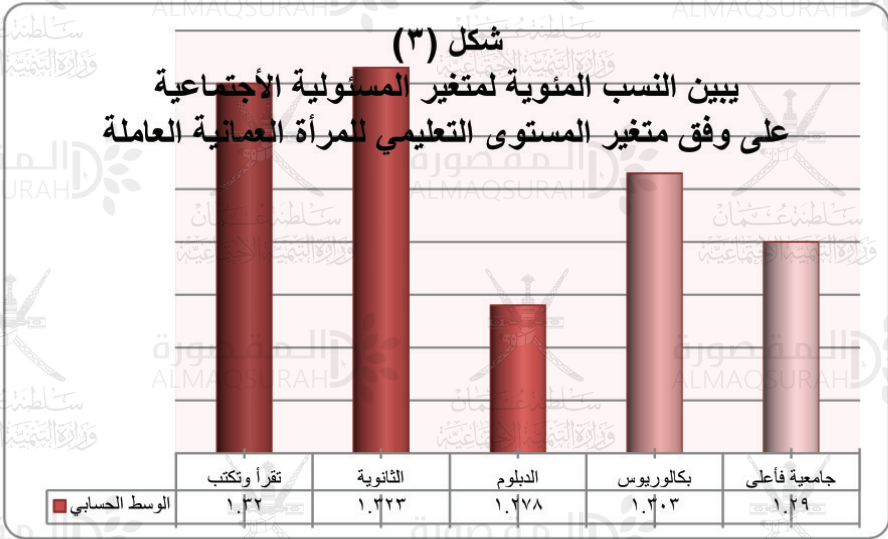
خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة متغير المستوى التعليمي

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Source	المتغير
الدلالة	القيمة الفائية	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
٠.٠٥						
٠.٢٨٦	١.٢٥٨	٢٤٨.٧٨٢	٤	٩٩٥.١٢٩	بين المجموعات	المسؤولية الاجتماعية
		١٨٢.٩٢٩	٣٦٦	٦٦٩٥١.٩٣٠	ضمن المجموعات	ومتغير المستوى التعليمي
			٣٦٩	٧٣١٩٢.٢٨١	المجموع الكلي	
غير دال						

وقد يرجع السبب في عدم وجود فروق في متغير المستوى التعليمي لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ، اي ان المرأة العمانية العاملة ايا كان مستوى تعليمها لم يشكل عاملا لوجود فروق في مسؤولياتها المهنية والاسرية وربما يعود السبب الى الطبيعة البيولوجية للمرأة وامكانياتها وقدراتها مكنتها ان لاتظهر الفروق وفق هذا المتغير ..

والشكل (٣) يوضح ذلك :



٤- متغير مكان العمل :

أشارت نتائج اختبار (تحليل التباين الأحادي) لمجموعتين مستقلتين إلى وجود فروق دالة إحصائية في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمالية العاملة في محافظة مسقط على وفق هذا المتغير، والجدول رقم (١٦) يوضح ذلك .

جدول (١٦)

خلاصة نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة متغير مكان العمل

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمالية العاملة في محافظة مسقط

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Source	المتغير
الدلالة الإحصائية ٠.٠٥	القيمة الفاتية المستخرجة	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
٠.٠٠٠	٣٥.٨٤٩	٥٩٨١.٠٠٦٣	٢	١١٩٦٢.١٢٦	بين المجموعات	المسؤولية الاجتماعية
		١٦٦.٨٤٠	٣٦٧	٦١٢٣٠.١٥٥	ضمن المجموعات	ومتغير مكان العمل
			٣٦٩	٧٣١٩٢.٢٨١	المجموع	

وللتعرف على دلالة الفروق في متغير مكان العمل، فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إذ أتضح أن الفروق تعود لصالح فئة العاملات في (القطاع الحكومي) حيث بلغ متوسطهم الحسابي (١.٣٦) وهو أعلى من بقية المتوسطات الحسابية للفئات الأخرى، وكما هو موضح في الجدول رقم (١٦) التالي :

جدول (١٦)

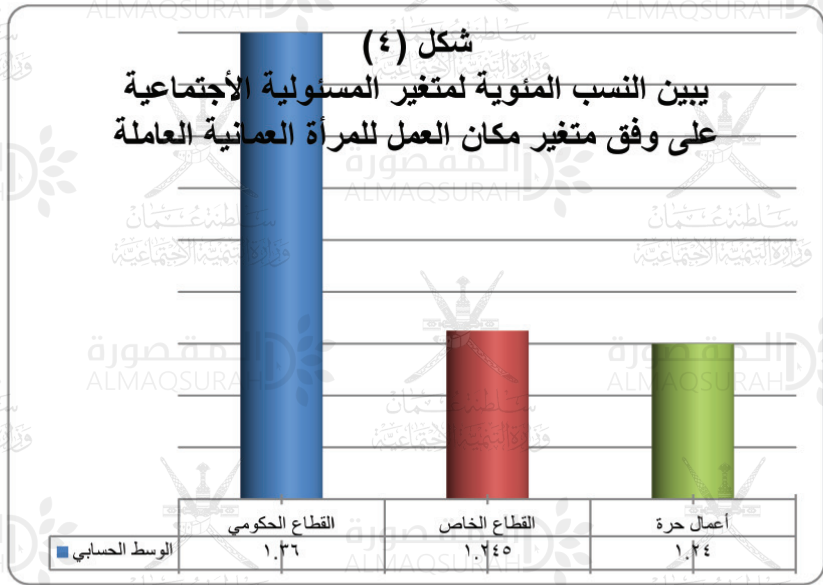
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مكان العمل

في المسؤولية الاجتماعية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط

متغير مكان العمل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القطاع الحكومي	١٦٠	١.٣٦٠	١١.٨٥
القطاع الخاص	٢٠٠	١.٢٤٥	١٣.٧
أعمال خاصة	١٠	١.٢٤٠	١٢.٩٧
المجموع	٣٧٠	١.٢٩٥	١٤.٠٨

وقد يرجع السبب في وجود فروق في متغير مكان العمل لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية الى ان العمل في القطاع الحكومي له دور في ان النمرأة تعيش في بيئة عمل مستقرة ومستوى من المردود المادي المرضي مما جعلها تكون اكثر قدرة على تحمل مسؤولياتها المهنية والاسرية .

والشكل (٤) يوضح ذلك :



توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، توصي الدراسة الحالية بالآتي :

١. ضرورة إتاحة فرص العمل المناسبة أمام المرأة لتأخذ دورها في المجتمع على نطاق واسع .
٢. العمل على توفير دور الحضانة لأطفال المرأة العاملة من قبل المؤسسات التي تعمل فيها، وذلك من أجل توفير الراحة النفسية لها .
٣. قيام وسائل الإعلام المختلفة بالتوعية بأهمية عمل المرأة ، وإبراز دورها في المجتمع .
٤. العمل على تشجيع الدراسات العلمية ودعمها حول عمل المرأة للوقوف على أبعاده المختلفة، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعترضها في البيت والعمل .
٥. وضع استراتيجية مدروسة لتقليل عدد ساعات عمل المرأة المتزوجة ممن لديها اطفال دون عمر (٥) سنوات بما يضمن لها اشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية كونها الاساس في تشكيل شخصياتهم .
٦. ضرورة إعادة النظر بإجازة الأمومة الممنوحة للمرأة العاملة من أجل منحها فرصة كافية لرعاية أطفالها خاصة في السنوات الاولى من عمرهم .

البحوث المقترحة :

استكمالاً لمتطلبات هذه الدراسة، فإننا نقترح إجراء البحوث والدراسات العلمية الآتية :

١. إجراء الدراسة الحالية على عينة أكبر تشمل محافظات ومناطق السلطنة كافة .
٢. إجراء الدراسة الحالية على متغيرات ديموغرافية أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية مثل (سنوات الخدمة، عدد الأبناء ... الخ) .
٣. إجراء دراسة استطلاعية للتعرف على المعوقات التي تعترض المرأة العمانية العاملة في ميدان العمل.
٤. القيام بدراسة مقارنة للتعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمرأة العاملة وبعض المتغيرات مثل (الضغوط المهنية، أساليب المعاملة الودية، ظاهرة استقدام عاملات المنازل... الخ) .

المراجع العربية:

- القرآن الكريم .
- أبو عبله ، عبله محمود (٢٠٠٤) : المرأة العربية العاملة ، المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي، القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
- احمد ، فاطمة امين (١٩٩٩) : استخدام المقابلة المهنية في خدمة الفرد في دراسة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية (دراسة وصفية) ، مجلة كلية الاداب- جامعة حلوان، العدد (٦) ، ص٢٣٩-٢٧٧ .
- البخاري، الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي(٢٠٠٦) : صحيح الإمام البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر)، تحقيق علي بن حسن الحلبي الأثري ، المجلد الرابع، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.
- البلوي ، محمد بن سليمان الفريعي (٢٠٠٢) : تشكيل هوية الأنا والمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طلاب التخصصات والمستويات المختلفة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى ،مكة المكرمة.
- تقرير التنمية الاقتصادية (٢٠٠٣) : وزارة الاقتصاد الوطني ، سلطنة عمان .
- ثابت، ناصر، ١٩٨٣ ، المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، دراسة ميدانية ، ذات السلاسل، الكويت.
- الجمالي، فوزية بنت عبد الباقي، (٢٠٠٥) : دور المرأة في التنمية السياسية بسلطنة عمان، ورقة عمل قدمت خلال الدورة الشبه الإقليمية حول سبل توفير فرص عمل للنساء للفترة ١٧-٢١/١٢/٢٠٠٥ .
- الجميلي ، خيرى خليل ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٢ .
- جوهر، إبراهيم بن مبارك (١٩٩٥) : عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، الرياض.

■ الحارثي، زايد عجير (١٩٩٥) : المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي بالمنطقة الغربية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، العدد (٢٧) .

■ حدادين ، سمر (٢٠٠٥) : تقرير المركز الوطني لحقوق الانسان يشيد بالتشريعات الوطنية لحماية حقوق المرأة، جريدة الرأي، العدد (١٢٦٨٥)، ١٤/٦/٢٠٠٥، ١٠ .

■ حمائل ، سعيد (٢٠٠٣) . اتجاهات طلبة الجامعات ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، المجلد الأول ، العدد الرابع .

■ حميدة، إمام مختار (١٩٩٦) : المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب شعبة التاريخ بكلية التربية،

■ الخاروف، امل والقضاة، محمود (٢٠٠٥) : الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والسمات القيادية لدى سيدات اعمال القطاعين الصناعي والتجاري والعوامل المؤثرة في نجاحهن في العمل في عمان، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٣٢ ، العدد ١ . الاردن .

■ الخراشي، وليد بن عبد العزيز سعد (٢٠٠٤) : دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة مختارة من طلاب جامعة الملك سعود بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود ، الرياض.

■ الخولي، سناء (١٩٨٤) : الأسرة والحياة العائلية ، بيروت : دار النهضة العربية .

■ الدقس، محمد عبد المولى، والمعمري، وفاء بنت سعيد (٢٠٠٦) : عمل الزوجة : دوافع وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية - دراسة ميدانية على عينة في محافظة مسقط ، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (٣٣) .

■ الذواد، الجوهرة عبدالله (٢٠٠٧) : الاعتماد - الاستقلالية عن المجال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من عضوات هيئة التدريس ذوات المناصب الادارية بالمملكة العربية السعودية، دراسات نفسية بمصر، ١٧ (١) .

■ رزق، حنان عبد الحليم (٢٠٠٢) : دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأصيل القيم الاخلاقية لدى الشباب في ظل ملامح النظام العالمي الجديد، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (٤٨)، ٧٩-١٥٦ .

■ رمزي، ناهد (٢٠٠٢) : المرأة العربية والعمل، الواقع والآفاق، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٠ ، عدد ٣، جامعة الكويت، الكويت.

■ الرميح، يوسف احمد عامر، ومحمود ، محمد احمد صادق (٢٠٠٤) : نموذج واقعي مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي تجاه مشكلة الحوادث المرورية (دراسة تطبيقية) ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة حلوان ، العدد (١٧) ج ، ١ ، ٥٧-٩٠ .

■ الريامي ، حيلة بنت عامر بن سلطان (٢٠٠٣) : العنف ضد المرأة في الوطن العربي ... اسبابه ونتائجه، سلطنة عمان ، ملامح الصورة ، المؤتمر العربي الإقليمي القاهرة : مايو .

■ زهران، حامد عبدالسلام (١٩٨٤) : علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب ، ط٥ ، ص٢٢٩ .

■ السندي، محمد شجاع (٢٠١) : المشاركة في النشاط الكشفى وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، اللقاء السنوي التاسع للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، الرياض، ١٨٨-٢٣٣ .

■ الشامسي، ميثاء (١٩٩٦) ، مشكلات المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز المرأة العربية للتدريب الإنسانية، المجلد الثامن، العدد ٣٢ ، ص ١٠١-١٢، ١٠٣ .

■ شباح ،أمينة (٢٠٠٩) .واقع أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة محمد خيضر ،الجزائر .

■ شريت، اشرف محمد (٢٠٠٣): برنامج مقترح باستخدام الانشطة التربوية لسلوك المسؤولية الاجتماعية لدى اطفال مرحلة ما قبل المدرسة ، دراسات عربية في علم النفس .

■ الشيبان، شريف امة اللطيف(١٩٩١) :دور المرأة العاملة في التنمية الإدارية بسلطنة عمان ، ص١٦٥-١٩٧ .

■ عبد الرحمن ، سعد (١٩٨٥) . القياس النفسي . مطبعة الفلاح ، الكويت .

■ عبدالنبي، محمد(١٩٩٢): دراسات في المجتمع العُماني المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

■ عثمان ، سيد احمد (١٩٨٦) : المسؤولية الاجتماعية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

■ _____ (١٩٩٦) : المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة - دراسة نفسية تربوية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

■ _____ (٢٠١٠): علم النفس التربوي الاجتماعي، ج١، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

- العقيل ، سليمان عبد الله (٢٠٠٠) : المسؤولية الاجتماعية تجاه الأمن دراسة في فاعلية الاعمال التطوعية ودورها في المحافظة على بناء وتوازن المجتمع ، ورقة عمل ، اكااديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض .
- عكاشة، محمود (٢٠٠٣) : المدخل الى علم النفس الاجتماعي، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
- العمري، منى بنت فالح . (٢٠٠٧) : الأسلوب المعرفي التروي/ الاندفاع وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى عينة من طالبات كلية التربية للبنات بمحافظة جدة .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طيبة ، المدينة المنورة .
- عودة الله، خالد وليد (١٩٩٤) :مشكلات المرأة الحضرية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا.
- غطاس، عز الدين (٢٠١٢) : استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة، كلية العلوم الانسانية ، جامعة قاصدي مرباح .
- الفوزان، شروق (٢٠٠٤) : نظرة المجتمع وجمود الأنظمة والرجل، مجلة المعرفة، العدد ١٠ ، ربيع الآخر ١٤٢٥، يونيو .
- القاسم، جميل محمد (٢٠٠٨) : فعالية برنامج ارشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية ، غزة .
- القاسم، جميل محمد (٢٠٠٨) : فعالية برنامج ارشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية ، غزة .
- محمود، عماد سمير واحمد، محمود عصمت (٢٠٠٧) : بناء مقياس للمسؤولية الاجتماعية المكتسبة من ممارسة النشاط الرياضي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق بالاشتراك مع كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط، القانون والرياضة، المجلد (٢) ، مصر
- المخزنجي، السيد احمد (١٩٩٠) : الاثر السيكولوجي والتربوي لدى المرأة على شخصية الطفل العربي، مجلة رسالة الخليج، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، العدد ٣٤ .
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١٢). بيانات العاملات في القطاعين الحكومي والخاص حسب آخر احصائية لهم عام ٢٠١٢م، مسقط، سلطنة عمان .

- المسلمي ، شيخة (١٩٩٥): انخراط المرأة في العمل وعلاقته بتغير أدوارها التقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- مشرف، ميسون عبد القادر (٢٠٠٩): مستوى التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية .رسالة ماجستير غير منشورة .الجامعة الإسلامية، غزة.
- نادية ، فرحات (٢٠١٢). عمل المرأة واثره على العلاقات الاسرية .الاكاديمي للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد ٨ ، ١٢٦-١٣٤ .
- ناصر، ابراهيم (٢٠٠٦) : التربية الاخلاقية، دار وائل للنشر : عمان .
- نجاتي، محمد عثمان (٢٠٠٢) : الحديث النبوي وعلم النفس، دار الشروق ، بيروت .
- الهذلي، نائف بن سراج النجيبى (٢٠٠٩) : الاتجاه نحو ظاهرة الارهاب وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات الاخرى لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (١٩٨٤) . المرأة البحرينية والعمل، المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ، أبوظبي.
- يماني، مها احمد زكي (٢٠٠٣) : القوانين والتشريعات الاقتصادية ودورها في تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل ، الملتنقى الاول لصاحبات الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، سلطنة عمان ، مسقط ٢٣-٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣ .

■ المراجع الأجنبية :

- Anastasi, A. (١٩٧٦): *Psychological Testing*. ٤th ed., Macmillan Company, New York.
- Arber, Sara and Lahelma, E. (١٩٩٣). *Women Paid Employment and Health in Britain and Finland*. Acta-Sociologica, ٣(٢).
- Baldwin, M (١٩٦٠) : Dictionary of Philosophy and Psychology , U.S.A., Peter Smith .
- Camussi , E. Leccardi, C. (٢٠٠٥) : Stereotypes of working Women : the power of Expectations , *Social Science Information* , ٤٤ (١) .
- Carroll, A.B. (١٩٩١): *The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational*, Horizons, July. August, ١٩٩١ Stakeholders, Business.
- Hinkle , D. ; Wiersma , W. & Turs , S. (١٩٨١) : *Applied Statistics for the behavioral science* , Rand MC Nally , Chicago .
- Jones, ellis. (٢٠٠٢). *Social responsibility activism why individuals are changing their to change the world thesis*. Doctoral, University of Colorado, boulder.
- McIntyre, E. Pisaniello, D. Gun R., Sanders, C. and Frith, D. (٢٠٠٢). Blancing Breastfeeding and Paid Employment : A Project Targeting Employers, Women and workplaces, *Health Promotion International*, ١٧, (٣) , ٢١٥-٢٢٢ .
- Starky. James (١٩٩١). Wives Earnings and Marital Instability. *The Social Sciences Journal*, ٢٨ (٤).
- Vinnicombe , S. & Singh, V. (٢٠٠٣) : Locks and Keys to the Boardroom, *Women in Management Review*, ١٨ (٦) , ٣٢٥-٣٣٣ .
- Wary-Lake, L. (٢٠١٠). *The Development of Social Responsibility in Adolescence: Dynamic Socialization, Values, and Action*. Ph.D., Sylvania State University, Blacksburg.



سلطنة عُمان ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

الاستبانة المقدمة الى السادة المحكمين بصورتها الاولية

الأستاذ الفاضل : المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، وبعد
يسعى الباحثان القيام بدراسة معنونه بـ (المقارنة في المسؤولية الاجتماعية - الأسرية والمهنية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط)، ولتحقيق ذلك تقتضي متطلبات الدراسة إعداد استبانة لذلك، علماً أن بدائل الاستبانة هي (كثيراً ، أحياناً ، قليلاً ، أبداً)
ولكونكم من أصحاب الخبرة والدراية في هذا المجال، فإننا نتوجه إليكم برجاء التكرم بقراءة هذه الاستبانة بدقة والإجابة عنها بموضوعية، وإجراء ما ترونه مناسباً من تعديلات عليها، أو إضافة أية فقرات أخرى ، إذ إن لاستجابتكم الأثر الكبير في الوصول إلى نتائج واضحة وموضوعية .
أملاً أن ينال الموضوع عناية واهتمام شخصكم الكريم .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثان

البيانات الاولية للمبحوثات :

١. الحالة الاجتماعية : متزوجة ☐ غير متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

٢. العمر : من (٢٥-١٨) سنة ☐ من (٣٣-٢٦) سنة ☐ من (٤١-٣٤) سنة ☐

من (٤٩-٤٢) سنة ☐ من (٥٠) سنة فأكثر ☐

٣. المستوى التعليمي : تقرأ وتكتب ☐ ابتدائية ☐ ثانوية ☐

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ جامعية فأعلى ☐

٤. مكان العمل : موظفة في القطاع الحكومي ☐ موظفة في القطاع الخاص ☐

صاحبة مشروع خاص ☐

محاوَر الاستبانة

المحور الأول : المسؤولية الأسرية :

ت	المواقف	البدائل			
		كثيراً	أحياناً	قليلاً	أبداً
١	أشعر بأنني غارقة في مسؤولياتي الأسرية .				
٢	أرى بأنني غير قادرة على التوفيق بين مسؤولياتي الأسرية والمهنية .				
٣	أبادر لتقديم المساعدة لأفراد أسرتي في كل وقت .				
٤	أشعر بالضيق عندما أدعى للمشاركة في المناسبات الاجتماعية .				
٥	يفتقر أفراد أسرتي العمل الذي أقوم به .				
٦	أنا راضية عن المهام التي أقوم بها داخل الأسرة .				
٧	أشعر بالتقصير تجاه أفراد أسرتي .				
٨	أحاول تحقيق الانسجام بين أفراد أسرتي .				
٩	لا أشغل نفسي بمستقبل أفراد أسرتي .				
١٠	أجد صعوبة في التمازج مع أفراد أسرتي .				
١١	أعتبر نظام البيت عبئاً ثقيلاً على الفرد .				
١٢	أهتم بمصلحة أسرتي أكثر من مصلحتي الشخصية .				
١٣	أبتعد عن مواجهة مشاكل أسرتي .				
١٤	أحب أن تستشيرني أسرتي في بعض مشاكلها .				
١٥	أنتازل عن بعض حقوقي في سبيل سعادة أسرتي .				
١٦	أشارك الجيران في مناسباتهم الاجتماعية .				

١٧	أرغب في الاستقلال من الاعباء الأسرية والمنزلية .			
١٨	أضايق من عدم قدرتي على النجاح في الأعمال الاسرية .			
١٩	تغلب عليّ مطالب الحياة اليومية .			

المحور الثاني : المسؤولية المهنية :

ت	المواقف	البدائل			
		كثيراً	أحياناً	قليلاً	أبداً
١	أعتبر أنني غير ملزمة في الحفاظ على الممتلكات العامة .				
٢	أشعر بالإحباط عندما لا أستطيع انجاز مهامى الوظيفية .				
٣	غالباً ما أتأخر عن الحضور في الوقت المحدد لعملي .				
٤	أحس بالسعادة عندما أنجز عملي بشكل تام .				
٥	أنصاع للأوامر الموجهة لي في مؤسسة العمل .				
٦	أبذل قصارى جهدي عندما أكلف بعمل ما .				
٧	أجد صعوبة في الاستمرار في جميع المسؤوليات المناطة لي .				
٨	أشعر أنني غير قادرة على تحمل مسؤولية المواقف التي أعيش فيها .				
٩	يسعدني أن أكون مسؤولة عن عمل أشارك فيه مع زملائي .				
١٠	أرى أن المساهمة في حل المشاكل أثناء العمل مضيعة للوقت .				
١١	أود المحافظة على أسرار عملي .				
١٢	أعتقد أنه من الضروري الالتزام بوقت العمل .				
١٣	أشعر بعدم الرغبة في أداء العمل .				
١٤	أعتقد أن الاخلاص في العمل لا يعد أمراً مهماً .				

١٥	أعتقد أن تقديس الواجب مسألة مبالغ فيها .			
١٦	أنا مستعدة لتحمل أي واجب لخدمة الوطن .			
١٧	أعتقد أن العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله .			
١٨	أرى أن الالتفاف على القانون دون خرقه ليس سيئاً .			
١٩	أعتقد أن الالتزام بالأوامر والتوجيهات دليل على الضعف .			
٢٠	المشاركة بتحمل مسؤولية العمل تعرض الانسان لمتاعب هو في غنى عنها .			

انتهت الاسئلة نشكر لكم حُسن تعاونكم وإجابتم عليها

ملحق رقم (٢)

استبانة الدراسة الحالية بصورتها النهائية

المحترمة

أختي ... الموظفة

تحية طيبة،،، وبعد

يسعى الباحثان القيام بدراسة معنونة بـ (المقارنة في المسؤولية الاجتماعية - الأسرية والمهنية لدى المرأة العمانية العاملة في محافظة مسقط)، ولتحقيق ذلك نقضي متطلبات الدراسة إعداد استبانة لذلك، علماً أن بدائل الاستبانة هي (كثيراً ، أحياناً ، قليلاً ، أبداً)

ونظراً لما نعهده فيك من موضوعية وصرامة وأمانة في التعبير عن آرائك ومواقفك كونك تمثلين شريحة اجتماعية مهمة ومستوى متقدم من الوعي والمعرفة، لذا يأمل الباحثان تعاونك معهما في الإجابة عن جميع هذه المواقف بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (✓) في المكان الذي يتناسب مع اختيارك، علماً بأنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة بقدر ما تعبر عن رأيك نحو هذه المواقف، وأن كل المعلومات التي سوف تدلين بها في هذه الاستبانة سوف تعامل بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وتقبلي فائق الاحترام والتقدير

الباحثان

البيانات الاولية :

١. الحالة الاجتماعية : متزوجة ☐ غير متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

٢. العمر : من (١٨-٢٥) سنة ☐ من (٢٦-٣٣) سنة ☐ من (٣٤-٤١) سنة ☐

من (٤٢-٤٩) سنة ☐ من (٥٠) سنة فأكثر ☐

٣. المستوى التعليمي : ☐ ثانوية ☐ ابتدائية ☐ نقرأ ونكتب

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ جامعية فأعلى

٤. مكان العمل : ☐ موظفة في القطاع الحكومي ☐ موظفة في القطاع الخاص

☐ صاحبة مشروع خاص

محاوِر الاستبانة

المحور الأول : المسؤولية الأسرية :

ت	المواقف	البدائل			
		كثيراً	أحياناً	قليلاً	أبداً
١	أشعر بأنني غارقة في مسؤولياتي الأسرية .				
٢	أرى بأنني غير قادرة على التوفيق بين مسؤولياتي الأسرية والمهنية .				
٣	أبادر لتقديم المساعدة لأفراد أسرتي في كل وقت .				
٤	أشعر بالضيق عندما أدعى للمشاركة في المناسبات الاجتماعية .				
٥	أشارك بالأعمال البيتية بالرغم من انشغالي بالأعباء المهنية .				
٦	يقدر أفراد أسرتي العمل الذي أقوم به .				
٧	أنا راضية عن المهام التي أقوم بها داخل الأسرة .				
٨	أشعر بالنقصير تجاه أفراد أسرتي .				
٩	أحاول تحقيق الانسجام بين أفراد أسرتي .				
١٠	لا أشغل نفسي بمستقبل أفراد أسرتي .				
١١	أجد صعوبة في التفاوض مع أفراد أسرتي .				
١٢	أعتبر نظام البيت عبئاً ثقيلاً على الفرد .				
١٣	أهتم بمصلحة أسرتي أكثر من مصلحتي الشخصية .				

١٤	أبتعد عن مواجهة مشاكل أسرتي .			
١٥	أحب أن تستشيرني أسرتي في بعض مشاكلها .			
١٦	أتنازل عن بعض حقوقي في سبيل سعادة أسرتي .			
١٧	أشارك الجيران في مناسباتهم الاجتماعية .			
١٨	أرغب في الاستقلال من الاعباء الأسرية والمنزلية .			
١٩	أتضايق من عدم قدرتي على النجاح في الأعمال الأسرية .			
٢٠	أنتعلب على مطالب الحياة اليومية .			

المحور الثاني : المسؤولية المهنية :

ت	المواقف	البدايل			
		كثيراً	أحياناً	قليلاً	أبداً
١	أعتبر أنني غير ملزمة في الحفاظ على الممتلكات العامة .				
٢	أشعر بالإحباط عندما لا أستطيع إنجاز مهماتي الوظيفية .				
٣	غالباً ما أتأخر عن الحضور في الوقت المحدد لعملي .				
٤	أحس بالسعادة عندما أنجز عملي بشكل تام .				
٥	أنصاع للأوامر الموجهة لي في مؤسسة العمل .				
٦	أبذل قصارى جهدي عندما أكلف بعمل ما .				
٧	أجد صعوبة في الاستمرار في جميع المسؤوليات المناطة لي .				
٨	أشعر إنني غير قادرة على تحمل مسؤولية المواقف التي أعيش فيها .				
٩	يسعدني أن أكون مسئولة عن عمل أشارك فيه مع زملائي .				
١٠	أرى أن المساهمة في حل المشاكل أثناء العمل مضيعة للوقت .				
١١	أود المحافظة على أسرار عملي .				
١٢	أعتقد أنه من الضروري الالتزام بوقت العمل .				
١٣	أشعر بعدم الرغبة في أداء العمل .				
١٤	أعتقد أن الاخلاص في العمل لا يعد أمراً مهماً .				
١٥	يضايقتني عدم احترام القانون من قبل بعض الأفراد .				
١٦	أعتقد أن تقديس الواجب مسألة مبالغ فيها .				
١٧	أنا مستعدة لتحمل أي واجب لخدمة الوطن .				
١٨	أعتقد أن العامل المخلص في عمله يفيد المجتمع كله .				
١٩	أرى أن الالتفاف على القانون دون خرقه ليس سيئاً .				
٢٠	أعتقد أن الالتزام بالأوامر والتوجيهات دليل على الضعف .				
٢١	المشاركة بتحمل مسؤولية العمل تعرض الإنسان لمناخب هو في غنى عنها .				
٢٢	تؤثر الساعات الطويلة التي أقضيها في وظيفتي على أداء مهماتي الاسرية .				

- من وجهة نظرك ... ماهي المقترحات التي تسهم في بناء وتعزيز التوازن في المسؤولية الاجتماعية (الاسرية والمهنية)؟

..... انتهت الاستبانة

نشكر لك حُسن تعاونك



www.mosd.gov.om